

جامعة ميد أوشن



كلية الإدارة

تخصص إدارة عامة

أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي دراسة

تطبيقية على مشاريع الحكومية بمدينة الرياض

إعداد الطالب/

درع سعيد القحطاني

242000666

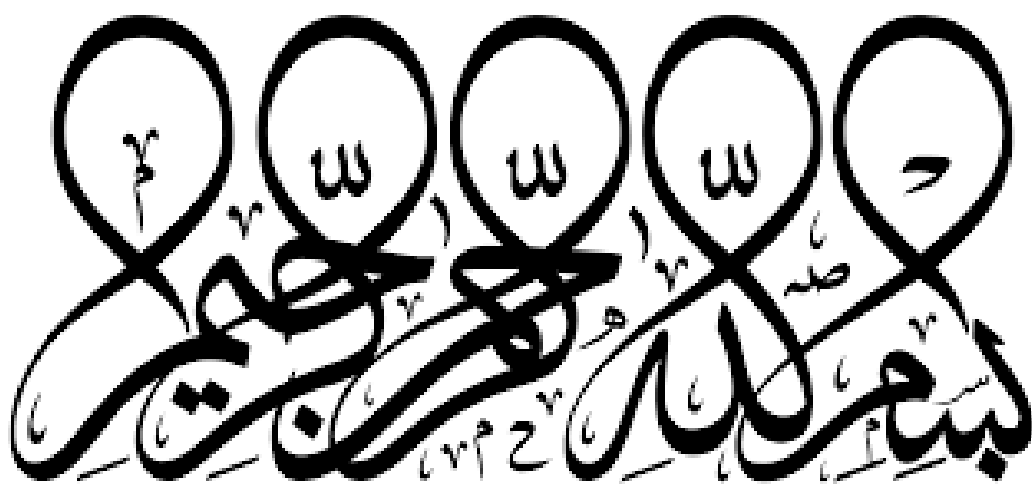
إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

1446 – 2025





بفضل من الله ودعمه ، أقدم هذا البحث بكل فخر واعتزاز ، اهدهم لذكرى والدي

الغالي المتوفى ، الذين كانوا دائماً مصدر الإلهام والدافع لي في رحلتي العلمية . كانوا

يؤمنون بقدراتي ويشجعوني دائماً على تحقيق النجاح .

كما أهدي هذا العمل لوالدتي الحبيبة ، التي لطالما كانت الركيزة القوية والداعمة لي

طيلة حياتي الألف محبة . بفضل صبرها وحنانها ، استطعت تخطي كل التحديات

والوصول إلى هذه المرحلة .

وبهذه لمواصلة مسيرتي الألف محبة وتحقيق طموحاتي الشخصية ، أتطلع إلى

النهوض بمسيرتي للوصول إلى درجة الدكتوراه ، داعية الله أن يمن علي بقوة

وإرادة لاستكمال طريق العلم والمعرفة .

في الختام ، أتوجه بالشكر الجزيل لكل من ساهم ودعمني في هذه الرحلة ، وأدعو

الله أن يجعل هذا العمل خيراً مفيداً ومساهمة صغيرة في المجال العلمي .

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا لي النبراس والموجه. إن دعمهما المتواصل وتشجيعهما الدائم كانا الدافع الأكبر لي لتحقيق هذا الإنجاز.

كما أعجبني عميق امتناني لزوجتي الغالية، التي كانت لي الشريك والسند في هذه الرحلة الطويلة. كان لصبرها وتفهمها ودعمها المستمر أثر بالغ في إنجاز هذا العمل.

أود أن أشكر أساتذتي الكرام، وخاصة مشرف رسالتي، اللذين لم يخلوا عليّ بوقتهم وخبرتهم. لقد كان لإرشاداتهم العلمية ونصائحهم القيمة الأثر الكبير في إتمام هذا البحث.

د. الفیصل عبد الحمید محمد حسه

د. فايز جراد

أشكر زملائي وأصدقائي، اللذين كانوا لي عوناً وسنداً، وكان لتشجيعهم ودعمهم دور كبير في تجاوز الصعاب والوصول إلى هذا النجاح.

وأخيراً، أتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم بأي شكل في إنجاز هذا العمل، سائلاً الله أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصلاح.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في مدينة الرياض، من خلال تقييم أبعاده المختلفة (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، التمويل الميسر، والإرشاد والتوجيه) ومدى تأثيرها على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في مدينة الرياض، و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبيان كأداة رئيسية، واستهدفت عينة مكونة من 400 صاحب مشروع تلقوا دعمًا حكوميًا.

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي له تأثير دال إحصائيًا على استدامة المشاريع، حيث كان التمويل الميسر والإرشاد والتوجيه الأكثر تأثيرًا، في حين كان أثر التدريب والتأهيل الفني متوسطًا، ودراسات الجدوى الاقتصادية محدودة التأثير، كما تبين أن الدعم يتركز بشكل أكبر على المشاريع القائمة مقارنةً بالمشاريع الناشئة، مما يستدعي توجيه مزيد من الجهود لدعم رواد الأعمال الجدد وتعزيز الابتكار.

وأوصت الدراسة بضرورة تحسين برامج التمويل الميسر، تطوير التدريب والتأهيل الفني، وتعزيز الإرشاد والتوجيه لضمان استدامة المشاريع. كما شددت على أهمية تحسين جودة دراسات الجدوى الاقتصادية، وزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، وتبسيط إجراءات الحصول على الدعم.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومي، استدامة المشاريع، التشغيل الذاتي، مدينة الرياض.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ط.....	قائمة الجداول
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.....	المقدمة
2.....	1.1 مشكلة الدراسة:
4.....	2.1 أهمية الدراسة:
4.....	2..... الأهمية العلمية:
5.....	2..... الأهمية العملية:
6.....	3.1 أهداف الدراسة:
6.....	4.1 تساؤلات الدراسة
7.....	5.1 فروض الدراسة:
8.....	6.1 الدراسات السابقة:

16	7.1 الفجوة البحثية:
17	8.1 المنطلقات النظرية للدراسة:
19	9.1 منهج البحث
20	10.1 أدوات وطرق جمع البيانات
20	11.1 الأساليب الإحصائية
20	12.1 حدود الدراسة:
21	الفصل الثاني: الإطار النظري
21	المبحث الأول: الدعم الحكومي
21	المقدمة
22	1.1.2 أثر الدعم الحكومي على استدامة المشاريع
25	المبحث الثاني: استدامة المشاريع
25	المقدمة
25	1.2.2 المؤتمرات والقمم المحلية والدولية. (Al-Hijazin, 2023)
27	2.2.2 مفهوم الاستدامة:
28	3.2.2 أهداف التنمية المستدامة
29	4.2.2 أبعاد الاستدامة؛
32	5.2.2 نشأة وتطور مفهوم الاستدامة

33	6.2.2 مفهوم الاستدامة.....
35	7.2.2 أهمية الاستدامة.....
36	8.2.2 أهداف ومبادئ وأبعاد الاستدامة.....
39	9.2.2 العملاء وعلاماتهم التجارية وصحتهم وسلامتهم.....
44	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات.....
44	1.3 منهج الدراسة.....
44	2.3 مجتمع وعينة الدراسة.....
44	3.3 أداة جمع البيانات.....
45	4.3 مقياس أداة الدراسة.....
46	5.3 صدق وثبات أداة الدراسة.....
47	6.3 صدق الأداة.....
49	7.3 الأساليب والأدوات الإحصائية.....
50	الفصل الرابع: عروض وتحليل البيانات.....
50	1.4 وصف عينة المبحوثين تبعاً للخصائص الديموغرافية.....
52	2.4 المتوسطات الحسابية لأوجه الدعم الحكومي للمشاريع:.....
59	3.4 الإحصاء الوصفي للمتغير التابع : استدامه مشاريع.....
61	4.4 اختبار الفرضيات.....

69	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
69	1.5 أولاً: النتائج
71	2.5 التوصيات
74	Abstract
75	المراجع:
75	اولا المراجع العربية
76	ثانيا المراجع الاجنبية
77	الملاحق
78	استمارة استبيان

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
1.	جدول رقم (1): المقياس الثلاثي الخاص بتقدير مستويات المتوسط الحسابي لتصورات المبحوثين تجاه المتغيرات المقاسة باستخدام المقياس الخماسي	47
2.	جدول رقم (2): قيم معامل كرونباخ ألفا لمجالات مقياس الدراسة	47
3.	جدول رقم (3): معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات	48
4.	جدول رقم (4): نتائج اختبارات التحقق من الارتباط الخطي بين مجالات الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي (ن = 73)	50
5.	جدول رقم (5): وصف عينة المبحوثين تبعاً للخصائص الديموغرافية:	51
6.	جدول رقم (6): توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئات العمرية	51
7.	جدول رقم (7): توزيع عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة في المشروع	52
8.	جدول رقم (8): توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي	52
9.	جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأوجه الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي	53
10.	جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين تجاه فقرات أوجه الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي (ن = 400)	54

56	جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين تجاه فقرات دراسة الجدوى الاقتصادية (ن = 400)	11.
58	جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين تجاه فقرات التمويل الميسر (ن = 400)	12.
60	جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تجاه فقرات الإرشاد والتوجيه	13.
61	جدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تجاه فقرات مستويات الاستدامة لمشاريعهم (ن = 400)	14.
64	الجدول (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لاختبار أثر مجالات الدعم الحكومي المقدمة لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشاريع	15.
65	جدول رقم (16): نتائج معادلة الانحدار البسيط لأثر التدريب والتأهيل الفني المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشروع	16.
67	جدول رقم (17): نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لأثر دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشروع	17.
68	جدول رقم (18): نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لأثر التمويل الميسر المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشروع	18.
69	جدول رقم (19): نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لأثر التوجيه المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشروع	19.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية في العديد من مجالات الأعمال بفضل التقنيات الحديثة، وقد ساهمت الثورة الرقمية في تسريع وتيرة هذا التطور ليشمل كل جوانب الإدارة والتنظيم، و في ظل هذا التحول الرقمي، أصبح للموارد البشرية دور استراتيجي بالغ الأهمية في تحقيق نجاح الشركات، ليس فقط باعتبارها المسؤولة عن اختيار وتنمية الكوادر، بل أيضاً كركيزة حيوية تدعم الاستراتيجية المؤسسية من خلال تقنيات حديثة تعزز الكفاءة وتحسين أداء الموظفين، و يعد قطاع الاتصالات في السعودية من أبرز القطاعات التي تبنت التحول الرقمي بشكل واسع، مما أثر بشكل مباشر على تحسين أداء وإدارة الموارد البشرية فيها (Makovoz & Lysenko, 2024).

لقد غير التحول الرقمي منظومة عمل الموارد البشرية، فأصبحت الأدوات الرقمية جزءاً أساسياً من الإدارة الحديثة، حيث يتم استخدامها لتبسيط العمليات وإدخال التحليلات المتقدمة لتقديم رؤى دقيقة حول أداء الموظفين واحتياجاتهم التدريبية، مما يساهم في تفعيل اتخاذ القرارات المبنية على البيانات وتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة أعلى (Bhat & Sheikh, 2024). من خلال التوظيف وإدارة الأداء والتفاعل مع الموظفين.

ويمكن للموارد البشرية تقليل الأعباء الإدارية وتسريع عملية صنع القرار، كما يمكن لهذه التقنيات تحسين مستوى رضا الموظفين ورفع معدلات الاحتفاظ بهم، مما يعزز من استقرار القوى العاملة وولائها للشركة (Prokopenko, & Zhosan, 2023).

ويعتد من أبرز مزايا التحول الرقمي في مجال الموارد البشرية هو تحسين تجربة الموظف حيث تساهم الأدوات الرقمية في تسهيل التفاعلات الشخصية وتوفير دعم مستمر للموظفين بما يزيد من مستوى الرضا عن العمل ويساعد في خلق بيئة عمل مريحة ومرنة و تقدم التحليلات المتقدمة للموارد البشرية ورؤية تعتمد

على البيانات، تتيح لهذه الإدارة تحديد الفجوات في المهارات والتنبؤ باحتياجات المواهب المستقبلية، كما تساعد في موازنة قدرات القوى العاملة مع الأهداف التنظيمية (Prokopenko, & Zhosan, 2023).

يواجه التحول الرقمي بعض التحديات أهمها مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين في الموارد البشرية الذين قد يشعرون بالقلق إزاء التحول الرقمي والتقنيات الجديدة التي قد تحل محل بعض مهامهم التقليدية (Khuzaini et al., 2024). علاوة على ذلك تظل مخاوف خصوصية البيانات من أكبر التحديات، حيث يثير الاستخدام المتزايد للبيانات الرقمية قضايا أخلاقية تتعلق بحماية خصوصية الموظفين ومخاطر التحيز المحتمل في العمليات الآلية (Bhat & Sheikh, 2024). مما يجعل من الضروري وضع معايير واضحة وممارسات أخلاقية لضمان الاستخدام السليم للبيانات وحماية حقوق الموظفين.

ويفتح التحول الرقمي آفاقاً واسعة لتطوير الموارد البشرية إلا أنه يتطلب تغييراً ثقافياً في المؤسسات لتحقيق إمكاناته بالكامل، حيث يتوجب على الشركات أن تتبنى ممارسات توازن بين اعتماد التكنولوجيا والاعتبارات الأخلاقية، و بفضل التحول الرقمي تظل الموارد البشرية قادرة على تلبية احتياجات العمل المتغيرة وتوفير الدعم اللازم لتعزيز الأداء المؤسسي مما يؤكد على أهميتها المتزايدة كشريك استراتيجي في تحقيق أهداف الشركات، وخاصة في بيئة الأعمال الديناميكية مثل قطاع الاتصالات السعودي (Makovoz & Lysenko, 2024).

1.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التحدي الذي تواجهه مشاريع التشغيل الذاتي في المملكة العربية السعودية، وخاصة في مدينة الرياض، من حيث تحقيق الاستدامة والكفاءة الاقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتطلبات المتزايدة لتحقيق التنافسية. تبرز هذه المشاريع كأحد الحلول المهمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مثل تقليل معدلات البطالة، وزيادة الاعتماد على الذات، وتحفيز الابتكار وزيادة الأعمال. إلا أن هذه المشاريع غالباً ما تواجه عقبات تحول دون تحقيق استدامتها، مما يستدعي تدخلاً حكومياً يساهم في دعمها وتوفير العوامل اللازمة لاستمرارها ونجاحها على المدى الطويل. في

هذا السياق، يأتي الدعم الحكومي كعامل رئيسي يسهم في تعزيز قدرة هذه المشاريع على التغلب على التحديات المالية والإدارية والتقنية التي تواجهها. ومع ذلك، تظل فعالية هذا الدعم غير واضحة، ويحتاج إلى تقييم شامل يوضح مدى تأثيره في تحقيق استدامة هذه المشاريع من حيث كفاءتها، وتطورها، وربحياتها.

الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدعم الحكومي لريادة الأعمال ومشاريع التشغيل الذاتي، مثل دراسة Rakib et al (2024)، و Lee & Kim (2019)، و Ogujiuba et al (2022)، تشير إلى أن الدعم الحكومي يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الاستدامة من خلال توفير التمويل والبنية التحتية والمعلومات والتدريب، إلا أن هذه الدراسات ركزت على السياقات المجتمعية والاقتصادية المختلفة ولم تتناول بشكل خاص بيئة المشاريع الحكومية في مدينة الرياض. الدراسة الحالية تهدف إلى سد هذه الفجوة عبر تحليل تأثير أبعاد محددة للدعم الحكومي مثل التدريب والتأهيل الفني، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وتوفير التمويل، والإرشاد والتوجيه على مشاريع التشغيل الذاتي في الرياض، وتحديد مدى إسهام هذه الأبعاد في تحسين كفاءة المشاريع وتطورها وربحياتها.

دراسات أخرى، مثل دراسة Lamoureux et al (2019)، قد تناولت تأثير الحوافز الحكومية والتوجيه والإرشاد على تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة لممارسات الاستدامة، وبيّنت أن تدخلات الحكومة قد لا تكون فعالة بشكل كافٍ لتحقيق الأهداف المستدامة إذا لم تُصمم بطريقة تتناسب مع احتياجات المشاريع المحلية. في المقابل، تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل مدى تأثير الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في الرياض من خلال الأبعاد الوظيفية والإدارية للمشاريع، ما يعني توجيه التركيز نحو تحقيق نتائج تطبيقية مباشرة تلبى احتياجات المشاريع المستهدفة بشكل أكثر كفاءة.

الدراسات السابقة التي تناولت الدعم الحكومي في سياقات أخرى، كدراسة حسن وقدال (2022) حول تأثير الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر، تشير إلى أن الدعم الحكومي يمكن أن يحقق نجاحات ملموسة في تعزيز الاقتصاد المحلي إذا تم توجيهه بفعالية، إلا أن هذه الدراسات غالباً ما تركز على الأبعاد الاقتصادية العامة دون التركيز على الاستدامة التشغيلية في بيئة المشاريع الصغيرة. تأتي هذه الدراسة الحالية لتقديم رؤية متكاملة حول دور الدعم الحكومي في تعزيز استدامة مشاريع التشغيل

الذاتي، مع التركيز على تقييم تأثير التدريب والتأهيل الفني ودراسة الجدوى الاقتصادية وتوفير التمويل والإرشاد في تحقيق الكفاءة التشغيلية والربحية لهذه المشاريع.

2.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة جوانب علمية وعملية كالآتي :

➤ الأهمية العلمية:

تظهر أهمية الدراسة في كونها إضافة مهمة إلى الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع دعم المشاريع التشغيلية الذاتية، حيث تركز على تحليل أثر الدعم الحكومي بأبعاده المختلفة (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة هذه المشاريع، مما يساعد في سد فجوة معرفية حول فهم أعمق لمحددات استدامة المشاريع الحكومية التي تستهدف التشغيل الذاتي. كما تتيح هذه الدراسة الفرصة للتعرف على مدى تأثير كل بُعد من أبعاد الدعم الحكومي بشكل مستقل على استدامة المشاريع، وهذا يضيف قيمة علمية لميدان البحوث الإدارية والتنمية التي تركز على مواضيع الاستدامة والكفاءة التشغيلية.

و تُعد الدراسة أساسية في تطوير الأطر النظرية المتعلقة باستدامة المشاريع التشغيلية الذاتية، خاصة في ظل التوجهات العالمية نحو تحقيق التنمية المستدامة والاعتماد على ريادة الأعمال كوسيلة لدفع عجلة الاقتصاد وتحقيق الازدهار. تقدم الدراسة أسسًا علمية جديدة لفهم كيفية تفاعل عناصر الدعم الحكومي مع متطلبات استدامة المشاريع، مما يعزز من مصداقية الدراسات المستقبلية التي تتناول موضوعات مشابهة في بيئات أخرى. هذا الإطار النظري المعمق يُمكن الباحثين من توسيع فهمهم للمتغيرات المؤثرة على استدامة المشاريع ودور الدعم الحكومي في تعزيز فرص نجاحها على المدى الطويل.

➤ الأهمية العملية:

تكتسب الدراسة أهمية عملية كبيرة نظرًا لأبعادها التطبيقية وتأثير نتائجها المحتمل على سياسات الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية بدعم المشاريع التشغيلية الذاتية. فمن خلال تحديد تأثير أبعاد الدعم الحكومي (مثل التدريب والتأهيل الفني، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وتوفير التمويل، والإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع، يمكن أن تستفيد الجهات الحكومية من توصيات واضحة لتصميم برامج دعم أكثر فعالية تلي احتياجات أصحاب المشاريع التشغيلية الذاتية. على سبيل المثال، إذا أشارت النتائج إلى أن التدريب والتأهيل الفني يلعبان دورًا حاسمًا في تحسين كفاءة المشروع وتطوره، فسيكون على الجهات المختصة توجيه مزيد من الموارد إلى هذا الجانب لضمان تقديم برامج تدريبية متقدمة تساهم في رفع كفاءة المشروعات وتحقيق أهدافها التنموية.

و تأتي أهمية الدراسة العملية من واقع أن مشاريع التشغيل الذاتي تُعد من المحركات الاقتصادية المهمة في المجتمعات المحلية خاصة عندما تدعمها الحكومة حيث يمكن أن تساهم في تخفيف نسب البطالة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز القدرة الإنتاجية للقطاعات غير التقليدية من خلال الفهم العميق لأثر التمويل والإرشاد في تحقيق الربحية والاستدامة، يمكن للمسؤولين الحكوميين تحسين السياسات التمويلية والإرشادية بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلية ويزيد من فرص نجاح المشاريع على المدى الطويل.

تفتح هذه الدراسة الباب لإعادة النظر في منهجية دعم المشاريع التشغيلية الذاتية، ليس فقط من منظور تقديم الدعم المادي، بل من خلال استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاستشارية والتأهيلية، مما يساهم في بناء قدرات متكاملة تضمن استمرارية المشروعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقة الرياض.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعادها (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية) في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية منها :

- تحليل أثر التدريب والتأهيل الفني على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض
- دراسة أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض
- تقييم أثر توفير التمويل على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض
- فحص أثر الإرشاد والتوجيه على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض

4.1 تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي: ما أثر الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعادها (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية) في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟

وينبثق من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر التدريب والتأهيل الفني على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟

- ما أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟
- ما أثر توفير التمويل على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟
- ما أثر الإرشاد والتوجيه على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض؟

5.1 فروض الدراسة:

بالاستناد إلى السؤال الرئيسي للدراسة والأسئلة الفرعية يمكن تحديد الفرضيات بالشكل الآتي:

الفرض الرئيسي : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعادها (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية) في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

ويتفرع من الفرض الرئيسي عدة فرضيات فرعية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتدريب والتأهيل الفني على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدراسة الجدوى الاقتصادية على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتوفير التمويل على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإرشاد والتوجيه على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

6.1 الدراسات السابقة:

دراسة (Rakib et al., 2024).

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الدعم الحكومي والعوامل المالية وبيئة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات بأبعادها على ريادة الأعمال المستدامة بأبعادها في مدينة باريباري بإندونيسيا. قامت الدراسة بإطار نظري يشير إلى أن ريادة الأعمال المستدامة ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليس فقط من خلال النمو الاقتصادي، ولكن أيضًا من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي.

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي، بما في ذلك التمويل وتوفير البنية التحتية والشراكات وتوفير المعلومات والتراخيص، له تأثير كبير على ريادة الأعمال المستدامة. كما تبين أن العوامل المالية، وخاصة التمويل الشخصي والتمويل البنكي، تلعب دورًا بارزًا في تعزيز ريادة الأعمال المستدامة. كذلك، تؤثر بيئة الأعمال المتمثلة في توافر المواد الخام والعمالة والمنافسة التجارية والنقل بشكل كبير على استدامة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، تم إثبات أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأعمال يؤثر بشكل كبير على ريادة الأعمال المستدامة.

دراسة (Lee & Kim, 2019).

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في استدامة الأعمال لدى الشركات الناشئة اعتمادًا على الدعم الحكومي المتاح حيث تناولت أبعاد ريادة الأعمال، وتوجه السوق والشبكات وتأثيرها على استدامة الشركات الناشئة في كوريا وتأتي هذه الدراسة استجابةً لمعدلات إغلاق الشركات الناشئة التي تصل إلى 30% خلال العامين الأولين من تأسيسها على الرغم من سياسات الدعم الحكومي النشطة التي تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل.

اتبعت الدراسة منهجاً كمياً باستخدام استبيان موجه لعينة مكونة من 273 شركة ناشئة في كوريا وتم التحليل باستخدام نماذج تجريبية لدراسة تأثير عوامل ريادة الأعمال وتوجه السوق والشبكات على استدامة الشركات. وقد استخدمت الدراسة تجريبي التدفق والرضا الريادي كمتغيرات وسيطة في تحليل العلاقة بين هذه العوامل واستدامة الأعمال.

أظهرت النتائج أن ريادة الأعمال تؤثر على استدامة الشركات الناشئة من خلال تجريبي التدفق والرضا الريادي كوسيطين، بينما يؤثر توجه السوق على استدامة الأعمال باستخدام تجربة التدفق كوسيط. كما ثبت أن الشبكات تؤثر على استدامة الأعمال من خلال الرضا الريادي كوسيط.

دراسة. (2022, "New Dimensions of Self-Employment for Sustainability")

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور دعم التكنولوجيا المتقدمة في تعزيز فرص التشغيل الذاتي المستدامة بين فئات الفقراء في المناطق الريفية، من خلال التركيز على توجيه الفئات المهمشة من نساء ريفيات، وشباب غير متعلمين، وشباب متخرجين نحو مشاريع الأعمال الزراعية. تناولت الدراسة أبعاد التكنولوجيا والابتكار ودور التدريب في زيادة جدوى وإنتاجية المشروعات الصغيرة، مع التركيز على تحسين الإنتاج من خلال التحديث التكنولوجي في عدد من خطوط الإنتاج.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي لتقييم أثر التكنولوجيا المنخفضة التكلفة على إنتاجية وكفاءة المشاريع الصغيرة التي ينشئها الشباب الباحثون عن التشغيل الذاتي في المناطق الريفية. كما استعرضت الدراسة نماذج تقنية يمكن نقلها من المختبر إلى المزارع مباشرة، وركزت على التقنيات الزراعية البسيطة التي يسهل استخدامها من قبل المزارعين الصغار.

توصلت النتائج إلى أن هناك إمكانيات كبيرة لزيادة فرص التشغيل الذاتي المستدام من خلال استخدام التكنولوجيا المناسبة والمنخفضة التكلفة، وقد أشارت إلى أهمية تدريب الشباب الريفي على تقنيات محددة وزيادة وعيهم بضرورة تكوين وحدات إنتاجية صغيرة لتحسين الإنتاج. وأوصت الدراسة

بضرورة دعم البحث والتطوير التكنولوجي الذي يخدم الفلاحين الصغار وتطوير مشاريع مربحة مثل تربية النحل لتحقيق أهداف الاستدامة.

دراسة (Ogujiuba et al., 2022) 🌈

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الدعم الحكومي ونمط الأعمال واستدامة زيادة الأعمال بأبعادها على اختيار مواقع الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة مبومالانجا في جنوب أفريقيا. ركزت الدراسة على أبعاد الدعم الحكومي، بما في ذلك التمويل والتسهيلات والبرامج الداعمة، وأبعاد استدامة زيادة الأعمال مثل الكفاءة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأبعاد أنماط الأعمال وتأثيرها على قرارات مواقع المشاريع.

اعتمدت الدراسة على منهج كمي، حيث جمعت بيانات من عينة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة مبومالانجا باستخدام استبيان موجه لأصحاب المشاريع. استخدمت التحليل الإحصائي لقياس العلاقة بين الدعم الحكومي ونمط الأعمال واستدامة زيادة الأعمال وأثرها على تفضيلات موقع المشروع. كما تم استخدام النموذج البنوي (SEM) لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي يلعب دورًا رئيسيًا في اختيار مواقع الأعمال، حيث يؤثر التمويل والتسهيلات الحكومية على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التوسع في مواقع مختلفة. كما تبين أن استدامة زيادة الأعمال ترتبط بشكل كبير بنمط الأعمال، حيث يساهم اختيار موقع مناسب في تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستدامة الاقتصادية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز سياسات الدعم الحكومي لدعم النمو المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحسين كفاءة مواقع الأعمال.

دراسة (Lamoureux et al., 2019) 🌈

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدعم الحكومي كعامل رئيسي في دفع أو إعاقة تبني الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) لممارسات الاستدامة من خلال دراسة تأثير هذا الدعم بأبعاده (الحوافز، اللوائح، والإرشاد) على تبني الشركات لممارسات الاستدامة والتي تشمل الحد من النفايات استخدام

الطاقة المتجددة تبني المواد القابلة لإعادة الاستخدام من الموردين المحليين، وإجراء عمليات تدقيق خارجية للاستدامة.

اعتمدت الدراسة على منهج نوعي باستخدام المقابلات مع عينة شملت 75 شركة صغيرة ومتوسطة في ولاية نيويورك تمثل مجموعة واسعة من القطاعات والمناطق الجغرافية المختلفة، بهدف استكشاف تأثير سياسات الحكومة المحلية والفيدرالية على هذه الشركات وكشفت الدراسة أن التدخلات الحكومية الحالية لا تؤثر بفعالية كبيرة على اعتماد الشركات لممارسات الاستدامة حيث وجدت أن هذه الشركات تميل نحو الاستدامة من تلقاء نفسها، ولكن تفتقر إلى التوجيه الكافي من الحكومة لتعزيز هذه الجهود.

أظهرت النتائج أن هناك حاجة إلى استراتيجيات حكومية أكثر وضوحاً وفعالية لتعزيز الاستدامة في الشركات الصغيرة والمتوسطة وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور الوكالات العامة في توجيه الشركات حول الحوافز المتاحة وآلية الوصول إليها وتقديم خدمات إرشادية وتعليمية موجهة و يمكن للهيئات الصناعية أن تساهم من خلال تقديم برامج تدريبية وإرشادية مماثلة لدعم استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة.

دراسة (البدور، والروابدة، 2021).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الدعم الحكومي بأبعاده (التمويل، التدريب، التأهيل، الاستشارات) على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي بأبعادها (الكفاءة، التطوير، الربحية) في المناطق المختلفة في مدينة الرياض وتم جمع البيانات من عينة عشوائية مكونة من 217 مشروع تشغيل ذاتي في الرياض، بهدف فهم طبيعة العلاقة بين الدعم الحكومي ومدى تأثيره على تحسين استدامة هذه المشاريع.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. تم توزيع الاستبيانات على أصحاب المشاريع المستهدفة وتحليلها باستخدام برنامج SPSS لتحديد دلالات العلاقة بين أبعاد الدعم الحكومي واستدامة مشاريع التشغيل الذاتي. أظهرت النتائج أن هناك تأثيراً

إيجابياً ذا دلالة إحصائية للدعم الحكومي في تعزيز استدامة المشاريع التشغيلية الذاتية، مع تفاوت الأثر حسب نوع الدعم المقدم.

أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدعم الحكومي في مجالات التمويل والتدريب، حيث أشارت النتائج إلى أن هذه المجالات تلعب دوراً بارزاً في استدامة المشاريع كما أوصت بتوفير إرشادات واستشارات إضافية لدعم أصحاب المشاريع في التكيف مع متطلبات السوق وتعزيز دور المبادرات الحكومية في توجيه وإرشاد المشاريع لضمان نجاحها واستدامتها.

دراسة (علي، وعبدالصمد، 2022).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الأصغر والتشغيل الذاتي للخريجين بأبعادهما في محاربة الفقر بولاية الخرطوم، من خلال تقييم مدى إسهام التمويل الأصغر وتمويل الخريجين في تحسين المستوى المعيشي وتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر والشباب في الولاية. وقد تمحورت مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس: "هل ساهم التمويل الأصغر وتمويل الخريجين في رفع المستوى المعيشي بولاية الخرطوم؟".

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من المستفيدين من برامج التمويل الأصغر ومشاريع التشغيل الذاتي للخريجين بولاية الخرطوم، بهدف تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي لهذه البرامج على الفئات المستفيدة.

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين التمويل الأصغر ومحاربة الفقر، حيث ساهم التمويل في توفير فرص عمل للأسر المستفيدة. كما تبين أن مشاريع التشغيل الذاتي للخريجين ترتبط بشكل إيجابي بتحسين معدل التشغيل ومحاربة الفقر بين الشباب. أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسات لدعم الاستثمار في رأس المال البشري، وزيادة الموارد المالية المخصصة من الدولة لدعم مشروعات مكافحة الفقر في ولاية الخرطوم، بما يعزز من فرص العمل ويحسن المستوى المعيشي للفئات المستهدفة.

دراسة (ميلود، ومريك. 2023).

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور حجم وهيكل الدعم في مصر بأبعاده (ترشيد الدعم، تصحيح الاختلالات، رفع كفاءة المخصصات) ودراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ عام 2014/2015 لتحقيق أهداف سياسة الدعم. ركزت الدراسة على تحليل استراتيجيات ترشيد الدعم وكيفية تأثيرها على الفئات المستحقة، بهدف ضمان توجيه الموارد لتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة البيانات المتعلقة بتطور منظومة الدعم وتقييم فعالية الخطوات المتخذة من قبل الحكومة المصرية، بما في ذلك تخصيص الدعم للفئات المستحقة بشكل أكثر كفاءة. تم تحليل السياسات الحكومية ونتائجها لتحديد مدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

أظهرت النتائج أن منظومة الدعم لم تحقق حتى الآن نجاحات ملموسة في تحقيق أهدافها، ولا تزال بحاجة إلى إعادة هيكلة وترشيد بنودها لتكون أكثر كفاءة في إيصال الدعم إلى الفئات الأكثر احتياجًا. أوصت الدراسة بضرورة تطوير سياسات الدعم بحيث تكون أكثر فعالية في تحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الاختلالات المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

دراسة (حسن ، وقدال، 2022).

هدفت الدراسة إلى تقييم انعكاسات الدعم الحكومي على الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2020، من خلال التعرف على المفاهيم الأساسية للموازنة العامة وأبعاد الدعم الحكومي، ودراسة أثر هذا الدعم على التوازن المالي للدولة. ركزت الدراسة على تحليل التحويلات الاجتماعية كأحد مكونات الدعم الحكومي وتحديد مدى تأثيرها على الاستدامة المالية للموازنة العامة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لدراسة بيانات الموازنة العامة والتحويلات الاجتماعية التي تشكل نسبة كبيرة من النفقات العامة. كما تم تحليل تأثير هذه النفقات على العجز المالي، مما يعكس مدى تأثير الدعم الحكومي على القدرة المالية للدولة لتحقيق التوازن المالي المطلوب.

أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي في الجزائر، المتمثل في التحويلات الاجتماعية، قد استحوذ على حصة كبيرة من مجموع النفقات العامة بلغت 22%، مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة بنسبة تتراوح بين 117% و130% في السنوات الأربع الأخيرة من فترة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في سياسات الدعم لتحقيق التوازن المالي وتجنب التأثيرات السلبية على الموازنة العامة.

دراسة (زهران. 2021).

هدفت الدراسة إلى تحديد أوجه تحقيق الدعم الحكومي للأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، ودراسة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي لهذه الفئات، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الدعم الحكومي في هذا المجال، وتقديم تصور مقترح يساعد في تحسين كفاءة الدعم الحكومي لتحقيق الأمن الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان موجه للفئات الأولى بالرعاية في محافظة سوهاج، وشملت عينة عشوائية بسيطة مكونة من 245 فردًا.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية. حيث وجدت علاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.561 بين دخل المستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية بسيطة بقيمة 0.491 بين المستوى التعليمي للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.559 بين الحالة الاجتماعية للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخصصات المالية المقدمة للدعم الحكومي بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، مع التركيز على توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة فقط لضمان تحقيق الفعالية والعدالة في توزيع الموارد وتحسين مستويات الأمان الاجتماعي لهذه الفئات.

دراسة (بن شاعة. 2021).

هدفت الدراسة إلى تحديد أوجه تحقيق الدعم الحكومي للأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، ودراسة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي

لهذه الفئات، بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه الدعم الحكومي في هذا المجال، وتقديم تصور مقترح يساعد في تحسين كفاءة الدعم الحكومي لتحقيق الأمن الاجتماعي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان موجه للفئات الأولى بالرعاية في محافظة سوهاج، وشملت عينة عشوائية بسيطة مكونة من 245 فردًا.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الديموجرافية للمستفيدين من الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية. حيث وجدت علاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.561 بين دخل المستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية بسيطة بقيمة 0.491 بين المستوى التعليمي للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي، وعلاقة إيجابية متوسطة بقيمة 0.559 بين الحالة الاجتماعية للمستفيدين وتحقيق الأمن الاجتماعي.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة المخصصات المالية المقدمة للدعم الحكومي بهدف تحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية، مع التركيز على توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة فقط لضمان تحقيق الفعالية والعدالة في توزيع الموارد وتحسين مستويات الأمان الاجتماعي لهذه الفئات.

✚ دراسة (سلايمية ، وطبايبيية. 2023).

هدفت الدراسة إلى تحليل الجوانب المختلفة لسياسة الدعم الحكومي في الجزائر، ورصد تطورها للحد من تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، خاصة في ظل تداعيات الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة كوفيد-19. ركزت الدراسة على تقييم كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحالية ومدى فاعليتها في مواجهة الأعباء الاقتصادية المتزايدة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل سياسات الدعم المختلفة ومقارنتها من حيث الكفاءة والعدالة، إضافةً إلى استعراض الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في هذا المجال. وشملت الإصلاحات الاتجاه نحو تبني سياسة الدعم النقدي المباشر للأسر المحتاجة بدلاً عن الدعم المعمم للأسعار، بهدف تحسين استهداف الفئات الأكثر احتياجًا وتقليل الأعباء المالية للدولة.

توصلت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحالية لم تحقق الكفاءة والعدالة المطلوبة مقارنةً بتكلفتها المرتفعة، مما دفع الحكومة إلى إجراء إصلاحات تهدف إلى تحسين آليات الدعم، مع توصية بمواصلة التوجه نحو الدعم النقدي المباشر لضمان توجيه الدعم إلى الفئات المستحقة بشكل أكثر فاعلية ودعم استقرار القدرة الشرائية للمواطنين.

دراسة (بن قيدة ، وبوزكري. 2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم فعاليته في تحقيق الأهداف الاجتماعية المنشودة، خاصة في تخفيف الأعباء المالية عن الفئات الفقيرة. ركزت الدراسة على تحليل نظام الدعم الحالي الذي يتميز بكونه شاملاً وغير موجه، مما يزيد من تكلفته على الموازنة العامة ويقلل من كفاءته في تحقيق العدالة الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البيانات المتعلقة بسياسة الدعم الحكومي وتأثيرها على الفئات المستفيدة، مع التركيز على التحديات المرتبطة بكون الدعم متاحاً للجميع دون تمييز. تم تحليل فعالية السياسة الحالية وتحديد أوجه القصور فيها، خاصة فيما يتعلق بارتفاع تكلفتها وعدم استهداف الفئات الأكثر احتياجاً.

أظهرت النتائج أن سياسة الدعم الشامل مكلفة للغاية وغير فعالة بما يكفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستدام، وأوصت الدراسة بضرورة الانتقال التدريجي إلى نظام التحويلات النقدية المباشرة، بحيث يكون الدعم مخصصاً للفئات المستحقة فقط. كما دعت إلى إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية لتصبح أكثر كفاءة واستجابة للاحتياجات الاجتماعية، مما يضمن توجيه الموارد بفعالية نحو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر حاجة.

7.1 الفجوة البحثية:

الفجوة البحثية بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تبرز من خلال التشابه في الهدف العام المتمثل في دراسة تأثير الدعم الحكومي على استدامة المشاريع والاقتصاد المحلي، حيث تتناول العديد من

الدراسات السابقة دور الدعم الحكومي في تعزيز استدامة ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، تختلف الدراسة الحالية في تركيزها الواضح والمحدد على مشاريع التشغيل الذاتي في بيئة حكومية بمدينة الرياض، حيث تسعى إلى تحليل أثر الدعم الحكومي بأبعاده المختلفة مثل التدريب والتأهيل الفني، ودراسة الجدوى الاقتصادية، وتوفير التمويل، والإرشاد والتوجيه، على استدامة المشاريع من حيث كفاءتها وربحيتها، وهو جانب لم يتناول بتفصيل كاف في الدراسات السابقة. تشترك الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهجية التحليلية، حيث اعتمدت العديد من هذه الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام أدوات جمع البيانات مثل الاستبيانات والمقابلات، وهو ما يمنح الدراسات نوعاً من التجانس في أساليب التحليل وطرق الوصول إلى البيانات. إلا أن الدراسة الحالية تسلط الضوء بشكل أكبر على فئة مشاريع التشغيل الذاتي في بيئة حكومية، وتستند إلى مؤشرات محددة تتعلق باستدامة المشاريع داخل هذا الإطار. على الرغم من أن بعض الدراسات السابقة تناولت أبعاداً مشابهة كالدمع المالي والتدريب وتأثير بيئة الأعمال، إلا أن الدراسة الحالية تضيف بعداً خاصاً من خلال الربط بين أبعاد الدعم الحكومي واستدامة مشاريع التشغيل الذاتي في مدينة الرياض، وذلك ضمن سياق حكومي يهدف إلى تحسين كفاءة المشاريع وربحيتها، مما يعزز من القيمة التطبيقية للدراسة في بيئة سعودية.

و تتضح الفجوة في بُعد الأهداف التطبيقية للدراسة، حيث تركز الدراسات السابقة بشكل عام على ريادة الأعمال والاستدامة في سياقات مختلفة سواء في المشاريع الصغيرة أو في الاقتصاد الريفي أو ضمن بيئات مجتمعية متنوعة، إلا أنها لا تتناول بشكل دقيق العلاقة بين أبعاد الدعم الحكومي المحددة وتأثيرها على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في إطار حكومي محلي. إذ تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم توصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين استدامة هذه المشاريع في بيئة الرياض، عبر تحديد مدى فعالية التدخلات الحكومية وتأثيرها على رفع كفاءة المشروع وتطوره وزيادة ربحيته.

8.1 المنطلقات النظرية للدراسة:

1. الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي

الدعم الحكومي يعتبر من الأسس الرئيسية لدفع عجلة الاقتصاد المحلي وتعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو والاستدامة، ويشمل هذا الدعم مختلف الأبعاد التي تسهم في تحقيق الكفاءة والاستدامة للمشاريع، والتي تضمن تطوير المهارات وتوفير التمويل وتقديم الإرشاد. وقد تناولت الدراسات السابقة أثر الدعم الحكومي على المشاريع بطرق متعددة، حيث تشير دراسة Rakib et al (2024) إلى أن الدعم الحكومي من خلال توفير التمويل والبنية التحتية والشراكات يعزز من ريادة الأعمال المستدامة. وبيّنت دراسة Lee & Kim (2019) أهمية الدعم الحكومي في تحقيق الاستدامة للشركات الناشئة من خلال توفير التدريب والإرشاد الذي يسهم في تطوير القدرات الأساسية اللازمة للمشاريع الناشئة.

2. أبعاد الدعم الحكومي

التدريب والتأهيل الفني: التدريب يعد ركيزة أساسية في بناء القدرات الفردية والمؤسسية، حيث يساهم في تطوير المهارات وتحسين الأداء والكفاءة في تنفيذ الأعمال. وقد أكدت دراسة Lamoureux et al (2019) على أن التدريب يسهم بشكل فعال في تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تبني ممارسات الاستدامة. كما يشير البحث إلى أن التدريب المتخصص يعزز من قدرة المشاريع على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة وتطبيق استراتيجيات مستدامة.

دراسة الجدوى الاقتصادية: تعد دراسة الجدوى الاقتصادية من العناصر الحاسمة في اتخاذ القرار الاستثماري، إذ توفر للمشاريع تحليلاً دقيقاً للربحية المتوقعة والمخاطر المحتملة. وأظهرت دراسة البدور والروابدة (2021) أن تقديم الدعم في مجال دراسات الجدوى يزيد من كفاءة المشاريع ويسهم في تحديد الأهداف بطريقة استراتيجية تعزز من استدامتها.

توفير التمويل: التمويل يعد من أهم العوامل التي تؤثر على قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على البدء والاستمرار، وتناولت دراسة Oguiuba et al (2022) دور التمويل في تمكين المشاريع من التوسع

وتحقيق الاستدامة، مبينةً أن توفير التمويل يساعد في تجاوز التحديات المالية التي قد تواجه المشاريع. كما أظهرت دراسة علي وعبدالصمد (2022) أن التمويل يسهم في رفع مستوى المعيشة وتخفيض معدلات الفقر من خلال توفير فرص عمل للمستفيدين من برامج التمويل الأصغر.

الإرشاد والتوجيه: يعد الإرشاد عنصراً مكماً للدعم الفني والمالي، حيث يقدم للمستفيدين الخبرة اللازمة للتعامل مع التحديات وتحسين إدارة المشروع. بينت دراسة Lamoureux et al (2019) أهمية الإرشاد في توجيه الشركات نحو تحقيق ممارسات مستدامة من خلال توفير المشورة والدعم الفني.

3. استدامة المشاريع

كفاءة المشروع وتطوره: تشير الكفاءة إلى قدرة المشروع على استخدام الموارد بشكل فعال لتحقيق أهدافه دون هدر. دراسة Lee & Kim (2019) تناولت كفاءة المشروع كعنصر حاسم في استدامة الشركات الناشئة، مبينةً أن الكفاءة تساعد المشاريع على الاستمرار في تحقيق أهدافها من خلال تحسين العمليات الداخلية وتقليل التكاليف.

الربحية: الربحية تعد مؤشراً أساسياً لاستدامة المشاريع، إذ أنها تعكس القدرة على تحقيق عائد مادي يمكن من خلاله ضمان استمرار المشروع. دراسة Rakib et al (2024) أظهرت أن الدعم الحكومي يسهم في تعزيز الربحية من خلال تقديم الموارد والدعم المالي الذي يساعد المشاريع على زيادة دخلها وتحقيق الاستقرار المالي.

9.1 منهج البحث

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث يهدف إلى وصف ظاهرة الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي وتحليل أثر هذا الدعم على استدامة المشاريع الحكومية في مدينة الرياض. يتيح هذا المنهج فهم العلاقة بين المتغيرات وتحليل أبعاد الدعم الحكومي المختلفة وكيفية تأثيرها على استدامة المشاريع من خلال بيانات كمية يتم جمعها وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية.

10.1 أدوات وطرق جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على استبيان مصمم بعناية يتضمن مجموعة من الأسئلة تغطي أبعاد المتغير المستقل (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) وأبعاد المتغير التابع (كفاءة المشروع وتطوره، الربحية). تم توزيع الاستبيان على عينة من أصحاب المشاريع التشغيلية الذاتية التي تتلقى دعماً حكومياً في مدينة الرياض، بهدف الحصول على بيانات كمية حول آرائهم وتجاربهم فيما يتعلق بتأثير الدعم الحكومي على استدامة مشاريعهم.

11.1 الأساليب الإحصائية

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات، تشمل:

1. الإحصاء الوصفي لوصف خصائص العينة وبيان نسب توزيع الاستجابات لكل من أبعاد المتغيرات.
2. اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير كل بُعد من أبعاد الدعم الحكومي بشكل مستقل على استدامة المشاريع.
3. تحليل الانحدار المتعدد لدراسة الأثر الكلي لأبعاد الدعم الحكومي مجتمعة على المتغير التابع المتمثل في استدامة المشاريع.

12.1 حدود الدراسة:

- ← حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة بشكل رئيسي على أثر الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي بأبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، توفير التمويل، الإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع بأبعادها في المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.
- ← حدود زمنية: سيتم إجراء الدراسة خلال الفترة من 2023 إلى 2025 .
- ← حدود مكانية: تقتصر الدراسة على المشاريع الحكومية بمدينة الرياض.

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: الدعم الحكومي

المقدمة

الدعم الحكومي هو أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يُعتبر وسيلة فعالة لمساعدة الأفراد والمؤسسات على تجاوز التحديات المختلفة. يتضمن الدعم الحكومي تقديم المساعدات المالية، الإعانات، والخدمات العامة التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتعزيز النمو الاقتصادي. ويأتي هذا الدعم في مجالات متعددة مثل التعليم، الصحة، الإسكان، والزراعة، مما يعكس اهتمام الحكومات بتحقيق رفاهية مواطنيها.

أحد أشكال الدعم الحكومي هو الدعم المالي المباشر، الذي يُقدّم للأسر ذوات الدخل المنخفض لمساعدتها في تلبية احتياجاتها الأساسية. هذا النوع من الدعم يعزز من القدرة الشرائية للأسر، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الحكومات بتقديم الإعانات للمزارعين والصناعات المحلية، مما يساعد على استقرار الأسعار ويضمن توفير المنتجات الأساسية في الأسواق. في بعض الحالات، يتم توفير الدعم الحكومي للقطاعات المتضررة من الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، بهدف تسريع عملية التعافي.

كما أن الدعم الحكومي يمتد إلى مجالات التعليم والتدريب، حيث تقوم الحكومات بتمويل برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تحسين المهارات والكفاءات لدى الأفراد. إن الاستثمار في التعليم يُعتبر من العوامل الأساسية التي تساهم في تطوير القوى العاملة وتعزيز القدرة التنافسية للدولة. من خلال توفير منح دراسية، ودورات تدريبية مجانية، تسعى الحكومات إلى تقليل الفجوة في التعليم وتعزيز فرص العمل.

علاوة على ذلك، يعتبر الدعم الحكومي في مجال الصحة من الأمور الحيوية، إذ تساهم الحكومات في توفير الرعاية الصحية الأساسية للمواطنين. من خلال إنشاء مستشفيات ومراكز صحية، وتقديم

الأدوية والعلاجات بأسعار معقولة، يُمكن للدول تحسين مستوى الصحة العامة وتقليل معدلات الأمراض. كما أن الدعم في مجال الصحة النفسية أصبح ذو أهمية متزايدة، حيث تسعى الحكومات إلى تقديم برامج دعم نفسي لمواجهة التحديات التي يعاني منها الأفراد.

ومع ذلك، يواجه الدعم الحكومي العديد من التحديات، مثل الفساد وسوء الإدارة، مما قد يؤثر سلباً على فعالية البرامج المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي الاعتماد المفرط على الدعم الحكومي إلى تقليل الحوافز للأفراد والمؤسسات للعمل بجدية وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية. لذا، يجب على الحكومات تصميم سياسات دعم تتسم بالشفافية والكفاءة، مع العمل على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

يُعتبر الدعم الحكومي أداة حيوية لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن يجب أن يُدار بشكل فعال لتحقيق النتائج المرجوة. من خلال تعزيز الشفافية، وتحسين إدارة الموارد، يمكن للحكومات تعزيز الثقة بين المواطنين وضمان تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

1.1.2 أثر الدعم الحكومي على استدامة المشاريع

يُعتبر الدعم الحكومي عاملاً حيوياً يؤثر بشكل كبير على استدامة المشاريع، سواء كانت صغيرة أو كبيرة. يتجلى الأثر الإيجابي للدعم الحكومي في عدة جوانب، حيث يساهم في توفير بيئة مواتية لنمو المشاريع واستمراريتها. يمكن أن يتخذ الدعم الحكومي أشكالاً متعددة، مثل التمويل المباشر، الإعانات المالية، التوجيه الفني، وتوفير البنية التحتية اللازمة، مما يعزز قدرة المشاريع على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

أحد الأبعاد المهمة للدعم الحكومي هو تمويل المشاريع، حيث يُعتبر التمويل أحد العقبات الرئيسية التي تواجه رواد الأعمال وأصحاب المشاريع. من خلال تقديم منح، قروض ميسرة، أو ضمانات قروض، يُمكن للحكومات تحسين إمكانية الوصول إلى رأس المال، مما يُساعد المشاريع على بدء عملياتها وتوسيع أنشطتها. هذا النوع من الدعم يُتيح لأصحاب المشاريع التركيز على تطوير منتجاتهم وخدماتهم بدلاً

من القلق بشأن التكاليف المالية الباهظة التي قد تعيق تقدمهم. كما أن الحصول على التمويل المناسب يمكن أن يُعزز من قدرة المشاريع على الابتكار والتكيف مع متطلبات السوق المتغيرة.

علاوة على ذلك، يُسهم الدعم الحكومي في تقديم الإرشادات والتوجيهات الفنية للمشاريع، سواء من خلال برامج تدريبية أو استشارات مهنية. هذه البرامج تُساعد رواد الأعمال في اكتساب المهارات اللازمة لإدارة مشاريعهم بكفاءة، مما يُعزز فرص نجاحهم واستمراريتهم. من خلال توفير المعرفة والخبرة اللازمة، يُمكن أن يُسهم الدعم الحكومي في تقليل نسبة الفشل بين المشاريع الجديدة، وبالتالي تعزيز الاستفادة الاقتصادية.

كما تلعب البنية التحتية دوراً محورياً في استدامة المشاريع، وفي هذا السياق، يُعتبر الدعم الحكومي في تطوير هذه البنية التحتية أمراً بالغ الأهمية. فتوفر الطرق، المواصلات، والشبكات التكنولوجية يُسهل عمليات النقل والتوزيع، مما يُعزز من كفاءة المشاريع ويقلل من التكاليف التشغيلية. عندما تستثمر الحكومات في تحسين البنية التحتية، فإنها تخلق بيئة عمل أكثر جذباً للمستثمرين وتحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

من جهة أخرى، يُمكن أن يُساهم الدعم الحكومي في تعزيز الاستدامة البيئية للمشاريع. من خلال توفير حوافز للممارسات الصديقة للبيئة، مثل استخدام المصادر المتجددة أو تقليل الانبعاثات، تُشجع الحكومات المشاريع على تبني استراتيجيات مستدامة. هذا لا يُساعد فقط في الحفاظ على البيئة، بل يُمكن أن يُعزز من صورة المشروع ويساهم في جذب عملاء أكثر ورفع مستوى الثقة في العلامة التجارية.

ومع ذلك، يجب أن يُدار الدعم الحكومي بحذر، حيث يمكن أن يؤدي سوء الاستخدام أو الفساد إلى نتائج عكسية. من الضروري أن تكون هناك آليات رقابية فعّالة لضمان توجيه الدعم إلى المشاريع التي تستحقه وتحقق الأثر المطلوب. إذا لم يتم توجيه الدعم بشكل صحيح، فقد يؤدي ذلك إلى تشويش السوق وخلق منافسة غير عادلة، مما يُعوق استدامة المشاريع الجادة.

في الختام، يُعتبر الدعم الحكومي أداة استراتيجية لتعزيز استدامة المشاريع. من خلال توفير التمويل، الإرشادات، البنية التحتية، والحوافز البيئية، يُمكن للحكومات أن تلعب دوراً محورياً في دعم رواد الأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي. لتحقيق ذلك، يجب أن تكون هناك سياسات واضحة وشفافة، مع التركيز على تحسين بيئة الأعمال لضمان استدامة المشاريع وتعزيز الابتكار.

المبحث الثاني: استدامة المشاريع

المقدمة

لقد شغلت قضية التنمية المستدامة اهتمام كافة المفكرين والساسة في كامل انحاء العالم وعلى كافة المستويات والأصعدة خلال العقدين السابقين خاصة، وذلك بسبب الحاجة المتزايدة في تحقيق أهدافها المختلفة والتي تشمل جميع مناحي الحياة البشرية وعلاقتها بالطبيعة، ويرجع هذا الاهتمام خاصة بعد أن تبين إن كافة المشاكل التي كانت تعاني وتتخط منها البشرية في السابق لا زالت لحد اليوم بجميع أشكالها وأنواعها هي نتيجة لعجز الاساليب التنموية السابقة التي يتم تطبيقها في السابق كالتى أهملت إلى حد كبير ضرورة تحقيق توازن على كافة النواحي، والأصعدة والمجالات والمستويات، حيث قد اضاف مفهوم التنمية المستدامة هذا البعد والذي يعطي للحياة البشرية وعلاقتها بكوكبها خاصة معنى لهذا التوازن المفقود في السابق من النواحي الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، وبزيادة الاهتمام بهذا المفهوم التنموي الجديد، رافق ذلك عقد العديد من

1.2.2 المؤتمرات والقمم المحلية والدولية.(Al-Hijazin, 2023)

التنمية المستدامة تهتم بإدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية وتطوير وسائل جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات العصر الحاضر وتتمتع باستدامة على الاجل الطويل، حيث أنها من اهم المفاهيم العالمية في الوقت الحاضر، وتعد استراتيجية أساسية للتنمية في المناطق الريفية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وتعتبر وجودها في المناطق الريفية لأن اغلب مجتمعاتها تعتمد عى الموارد الطبيعية بالدرجة الأولى في تأمين سبل المعيشة.(العوضي، 2020)

في الأونة الأخيرة اصبحت الاستدامة تعد من اهم النظم في المجالات الإدارية والتي لاقت اهتماما في منظمات الأعمال والتي تبحث عن البقاء والتطور والاستمرار لوقت طويل، ذلك لأن الاستدامة تعتمد على الخصائص المختلفة للمنظمات والتي تنسجم من اجل الضمان بقاء المنظمات وتماسكها على المدى

الطويل، اذ تعتبر الاستدامة مفهوم أساسي للعديد من رواد الأعمال في مجال ادارة الأعمال وذلك لضمان بقاء المنظمات في بيئة الأعمال. (Tlili, 2024)

وينظر إلى استدامة الأعمال في الوقت الحاضر كأفضل طريقة لإنجاز الأعمال بالمؤسسة التي تطبق معايير الاستدامة وذلك لأنها تزدهر وتحقق العديد من النجاحات على المدى البعيد من خلال وضع رؤية واضحة للأعمال وأهداف محددة جدا مع تحقيق اغراض مجتمعية في بيئة إيجابية.(ناصر، 2022)

ومنذ أن أطلقت الامم المتحدة مفهوم التنمية المستدامة وبادرت جميع الدول على تطبيقه وفقا لما يتناسب مع طبيعتها واقتصادها، لذلك أصبحت كافة الدول تركز على استراتيجيات الريادة لما لها من دور كبير ينعكس على تحقيق الاستدامة وذلك من خلال قدرتها على احداث تأثير إيجابي داخل مجتمع الأعمال العالمي بالإضافة إلى ما تقدمه من إطار جديد وفعال للابتكار والتنمية كما تقدم حلولاً واقعية لحل العديد من المشكلات والتحديات في قطاعات الاقتصاد.(Ismail, 2024)

تنمو ريادة الأعمال المستدامة في العديد من المجالات باستمرار في العصر الحديث، اذ أدى تدهور البيئة وعواقبه على البشرية في العقود القليلة الماضية إلى سياسات حكومية جديدة وتغييرات في الإطار التشريعي لأنشطة وأعمال القطاع الخاص. وأشار إن أبحاث ريادة الأعمال المستدامة برزت في العقد الماضي كواحدة من المجالات الفرعية الأكثر حيوية والتي تعكس اندفاع حلول ريادة الأعمال للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.(القطيشات، 2023)

ويرى أن معظم النظريات والأطر المعيارية المقترحة حتى الآن مستمدة من مجالات راسخة مثل استدامة ريادة الأعمال الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وذلك نظرا لأن أبحاث ريادة الأعمال المستدامة قد اجتذبت انتباه العلماء في العديد من التخصصات، كما إن هناك طفرة جديدة في الدراسات الجديدة التي تساهم في بيان ما وراء فكرة أن ريادة الأعمال المستدامة وهي ببساطة شكل معين من أشكال ريادة الأعمال الاجتماعية أو البيئية أو الاقتصادية. وعلى الرغم من إن المعرفة المتعلقة بالابتكار المستدام والابتكار البيئي والاقتصادي الاجتماعي تتزايد الا أنه يوجد بعض الفجوات الملحوظة، كما إن هناك حاجة إلى استراتيجيات ابتكار جديدة لدعم ريادة الأعمال المستدامة(Al-Haroub, 2020).

تركز زيادة الأعمال المستدامة على أنشطة زيادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة بطريقة أكثر شمولاً، وذلك من خلال إنشاء عروض تتناول الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية في وقت واحد. يمكن أيضاً تعريف زيادة الأعمال المستدامة من منظور عملي بأنها الاعتراف بفرص زيادة الأعمال وتطويرها واستغلالها في سياق المشكلات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. (Al-Ahmadi, 2020)

2.2.2 مفهوم الاستدامة:

تعرف الاستدامة بأنها مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع حيث تمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي، مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم البيئية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات النظام البشرية والنظام الحيوي حتى يتم الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة بالإضافة إلى ضرورة مواجهة العالم المخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليها.

وأشار بأن التنمية المستدامة هي التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد المبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون إن تحصل اضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة. (القطيشات، 2023) ويرى إنه يقصد بالاستدامة بأنها ديمومة نتائج المشروع بعد انتهائه،

تتكون الاستدامة من نوعان وهما:

الأول: الاستدامة الساكنة وهي التدفق المستمر للمنافع نفسها التي يبدأها المشروع المنجز إلى المجموعات المستهدفة.

الثاني: الاستدامة الديناميكية فهي تختص باستخدام أو تكييف نتائج المشروع تبعاً لسياق مختلف أو بيئة متغيرة من المجموعات المستهدفة أو المجموعات الأخرى، بذلك فالديمومة تعكس قدرة المشروع على الاستمرار والبقاء. (Al-Haroub, 2020)

عرف ريادة الأعمال المستدامة بأنها عملية مستدامة مدفوعة بمهمة لحل المشكلات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، عن طريق استكشاف واستغلال فرص السوق التي تم إنشاؤها باستخدام نماذج الأعمال المبتكرة وعلى مدى العقد الماضي أصبحت المجتمعات والشركات على دراية متزايدة بالضغوط البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها أنشطتها، كما توسعت الأبحاث حول الابتكار الأخضر وتفاعله مع الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى فهم الطرق التي تمكن بها الخدمات والتقنيات ونماذج الأعمال الجديدة المجتمعات والمنظمات الفردية من إن تصبح أكثر استدامة.(العوضي، 2020)

في ظل تنامي الوعي وظهور مفهوم الاستدامة الذي يعد مدخلا للتنمية المستدامة أصبحت المؤسسات الرائدة تتحمل مسؤوليات ثلاث بيئية واجتماعية واقتصادية اذ تواجه بذلك مزيدا من الضغوطات الداخلية والخارجية مما دفع العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى تفعيل الدور الهام الذي يلعبه الإبداع الريادي، وذلك من خلال التجديد في المنتج أو الخدمة وادراجه في عمليات اتخاذ القرارات، بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي في المنشآت والمؤسسات والدول عموما وبالتالي ضمان نجاحها وتميزها عن باقي المنافسين واستدامة أعمالها.(الخطيب، 2023)

3.2.2 أهداف التنمية المستدامة

في تقرير التنمية المستدامة الذي أعلن زعماء العالم اعتماده في نيويورك عام 2017، تم التأكيد على الالتزام بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. يتضمن هذا الالتزام التصدي لمشكلة الفقر وتحقيق القضاء التام على الجوع، إلى جانب ضمان كوكب صحي للأجيال المقبلة. يُسلط التقرير الضوء على أهداف متعددة، بما في ذلك تحسين الصحة الجيدة والرفاه، وتعزيز التعليم الجيد والوصول إلى المياه النظيفة والصحة النظيفة. كما يركز على تشجيع استخدام الطاقة النظيفة وتوفيرها بأسعار معقولة، وتعزيز العمل اللائق وتحقيق نمو اقتصادي تسعى الأهداف أيضا لتعزيز الصناعة وابتكار الهياكل الأساسية، وتطوير مدن ومجتمعات مستدامة. وفي سياق متعدد الأبعاد تركز على التحديات البيئية والعمل المناخي، بجانب تعزيز السلام والعدل وتعزيز المؤسسات القوية لتحقيق هذه الأهداف، يشجع على عقد الشراكات لتحقيق الاهداف.(Tlili, 2024)

4.2.2 أبعاد الاستدامة:

يوضح دليل الاتحاد الأوروبي لإدارة المشاريع (PCM) (Management Cycle Project)

m2004 يتم تحقق معيار الاستدامة للمشروع من تقدير مدى استمرار نتائج، أو احتمال استمرارها بعد انتهاء المشروع وتوقف الموارد ويتعلق معيار الاستدامة بإمكانية استمرار التأثيرات الإيجابية للمشروع على الفئات المستهدفة بعد انتهاء تنفيذه، وهو يعكس ما إذا كانت الفوائد للفئات المستهدفة ستستمر بعد انتهاء التمويل، وقد تركز تحقيق الاستدامة على المعايير التالية:

- مدى امتلاك الشركاء لأهداف وإنجازات المشروع وهل تم التنسيق معهم طوال فترة تنفيذ المشروع؟
- مدى كفاية موازنة المشروع لتحقيق مخرجات وأهداف المشروع.
- مدى تناغم أنشطة المشروع مع العوامل الاجتماعية.
- مدى الأخذ بعين الاعتبار القضايا المتقاطعة مثل العدالة الجندرية والحكم الرشيد.
- مدى القدرة على إدارة التكنولوجيا المتوفرة بدون الحاجة المساعدة خارجية.
- مدى الاستدامة المؤسسية والتي تعكس مستوى التزام الشركاء وكذلك دمج المشروع ضمن هيكلتها.
- مدى الاستدامة المالية والتي تعكس قدرة الفئات المستهدفة على تحمل تكلفة الخدمات المقدمة بعد انتهاء التمويل.

إن التنمية المستدامة في مفهومها الواسع والمتكامل لها العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث التنمية المستدامة.

فقد توافق الباحثون نوعاً ما في تحديد بعض الأبعاد الخاصة بالاستدامة ففي المجال أشار بدراسته إن أبعاد الاستدامة واسعة لتشمل أربعة مقاييس (بعد المجتمع، البعد البيئي، البعد الثقافي البعد الاقتصادي، وأوضح بدراسته إن أبعاد الاستدامة تتمثل البعد الاجتماعي social dimension البعد الاقتصادي (economic dimension) البعد البيئي (environmental dimension)، وأضاف بدراستهما إن أبعاد الاستدامة تشمل البعد الاقتصادي للتنمية البعد الاجتماعي للتنمية، البعد البيئي للتنمية) ووافقت

دراسة على إن أبعاد الاستدامة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي) وهي الأبعاد الأكثر شيوعاً وتوافقاً بين الباحثين بما يخص الاستدامة وسيتم استخدام الأبعاد التالية (البعد الاقتصادي، البعد البيئي البعد الاجتماعي لأغراض البحث والدراسة في الدراسة الحالية.(بديار، 2019)

■ البعد الاقتصادي

أشار بأن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يهتم بما يحقق استدامة نمو الدخل الإجمالي بجوانبه الكمية والنوعية، مع الاهتمام بالجوانب النوعية أكثر من الجوانب الكمية وإن لا يكون على حساب البيئة كما يجب إن يكون مقروناً بخلق المزيد من فرص التشغيل وبما لا يؤدي إلى زيادة تركيز الثروة وافقار غالبية شرائح المجتمع، كما يجب إن يكون النمو بحسب قدرات المجتمع ومهاراته أكثر من اعتماده على استخدام الموارد فهو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال، ويتكون البعد الاقتصادي من أربعة أسس متكاملة وهي: النمو الاقتصادي المستدام، وكفاءة رأس المال، واشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاقتصادية، ويرى إن البعد الاقتصادي هو أحد أبعاد التنمية المستدامة والذي يتمحور حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة. إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. أظهر إن البعد الاقتصادي في الاستدامة والتوفير في التكاليف هي أحد المحركات الرئيسية عند تطبيق الاستدامة والابتكار في إن واحد، إذ يعتبر خفض التكلفة بطرق مستدامة من بين أكثر عوامل الاستدامة قيمة في العديد من المجالات، بالإضافة إلى ذلك ينظر إلى زيادة الدخل بشكل مستدام أحد العوامل الهامة في الاستدامة الاقتصادية وذلك من خلال الوصول إلى أعمال ومشاريع ريادية تجارية تهدف للربح كبور تنمية تساهم في حل المشكلات الاجتماعية والبيئية.(Al-Hijazin, 2023)

أولاً: البعد الاقتصادي

إذ يركز على ضرورة الاهتمام بتحسين الاقتصاد من كافة الجوانب من خلال التركيز على المجالات الرئيسية التي تساهم بتنمية الاقتصاد. حيث يعكس تطور الأنظمة الاقتصادية على كافة المستويات من

جهة، وعلى الظروف والمتغيرات الاقتصادية المتوقعة، من خلال كونه أصبح أكثر كفاءة ونجاحاً من خلال وضع سياسات تساعد القطاعات على النمو. (Tlili, 2024)

وتتمحور أهداف هذا البعد:

1. إنشاء مجتمع يمكن لجميع أفراده ان يعيشوا فيه في حالة ازدهار اقتصادي ورفاهية، عن طريق زيادة كمية السلع والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع كافة مما يحقق ذلك من استمرار إرضاء رغبات البشرية للأجيال في الوقت الحاضر وعلى المدى البعيد.
2. تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستفادة القصوى (القطيشتات، 2023) من الموارد والإمكانيات المتاحة.
3. زيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية والتي تؤدي زيادة كفاءة الأعمال ونموها والتي تتطلب من الشركات اعتماد استراتيجيات للبقاء تساعد على الاستمرار ومن أبرز ركائز هذا البعد ضمان استدامة النمو الاقتصادي، وكفاءة رأس المال، وتلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق العدالة الاقتصادية. (Ismail, 2024)

يمكن ان يشكل فقدان بعض الموارد والإمكانيات عقبة رئيسية في تحقيق أهداف البعد الاقتصادي، وبالأخص العقبات والمشكلات التي تمنع المنظمات من الوصول إلى الأهداف والمركبات المتوقعة تحقيقها من العمليات الإنتاجية، ولكي تتمكن المنظمات من التغلب على هذه المعوقات يجب عليها متابعة مختلف عناصر عمليات الإنتاج بأنواعها والتركيز على عملية امداد العملية الإنتاجية بكافة مراحلها، توليد وتعظيم الأرباح بزيادة مستويات الإنتاج، وعقد برامج تدريبية لموظفي المنظمة لزيادة من مستوى كفاءتهم في العمل والمؤشرات المتعلقة بالأداء الاقتصادي. (العوضي، 2020)

1. أهمية الجدوى الاقتصادية للمشروع عند اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار فيه أم لا، وتأثيرها على كفاءة المشروع وقدرته التنافسية.
2. السيولة بما في ذلك رأس المال العامل إلى الالتزامات والتي تعبر عن قدرة رأس المال العامل للمؤسسة على الوفاء بالمطلوبات.

3. ازدياد حجم المخاطر مع نمو أصول المنظمة، والذي ينعكس في زيادة الأصول وطبيعة الاستراتيجيات التي تتبعها. إدارة المنظمة لتنمية أعمالها وأنشطتها.
4. مدى قدرة المنظمة في استخدام أصولها بشكل فعال لتوليد الدخل واكتساب الإيرادات.
5. يمكن لراس المال ومنه مضاعفة حقوق الملكية ان يزيد من قدرة الشركة على توليد الأصول فضلاً عن استقرارها المالي العام.

5.2.2 نشأة وتطور مفهوم الاستدامة

نظراً لحدوث تعارض وتفاوت في الأوضاع الاجتماعية والبيئية إلى إحداث تغيير في النظر بمسلك المنظمات نتيجة التغيرات الأساسية التي حدثت باقتصاديات دول العالم وما لحقها من تداعيات، والتي ساد النظر إليها كونها تسعى لتنفيذ مقصد ملاكها في تحقيق الأرباح وتعظيمها في ضوء ما تقدمه من خدمات ومنتجات تأكد رغبة ومتطلبات المجتمع، ووضحت مع مطلع القرن الحالي كياناً اقتصادياً واجتماعياً قادراً على إرساء التوازن بين الأهداف الاقتصادية وبين الأهداف الاجتماعية والبيئية إذ لا يسمح للحاضر استنفاد المستقبل، مما ساعد في ظهور مفهوم الاستدامة على الساحة العالمية، واستحوذته على أهمية كبيرة من قبل المنظمات وشركات الأعمال العالمية. (العوضي، 2020)

ولقد حظي موضوع الاستدامة باعتبار كبيراً على مستوى العالم، وقد أصبح أحد أهم المواضيع التي تم عرضها للمناقشة ضمن خطط العديد من المؤتمرات والمجالس الدولية التي عقدت في نهاية القرن العشرين و أوائل القرن الحادي والعشرين، كمؤتمر جوهانسبرغ عام 2002 ومؤتمر ريو عام 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ستوكهولم عام 1972. كما تم ذكرها ضمن العديد من التقارير الدولية الصادرة عن لجان عالمية كتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة " World Commission on Environment and Development " والتنمية لعام 1987 وتقرير " العناية بالأرض " عام 1991. (Al-Ahmadi, 2020)

وقد تم تقديم مفهوم "الاستدامة" لأول مرة في السبعينيات، كوسيلة لتحقيق اقتصاد أكثر توازناً يراعي البيئة، وشاع استخدام المفهوم على وجه التحديد عام 1987 من خلال لجنة بورتلاند (Brundtland Commission)، ولا تزال اللجنة في الوقت الحالي تعمل على رفع مستوى الوعي بأهمية الظروف البيئية

والاجتماعية، وإيجاد حلول للأزمات التي نتجت عن الإهمال المتزايد لهذه القضايا. حيث تسعى اللجنة إلى مساعدة الجميع على المشاركة في ثروات ومقدرات المجتمع وحمايتها والمحافظة عليها دون الحد من قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم وإعادة تقسيم المنافع الاقتصادية على كافة شرائح المجتمع بحيث يضمن حصول كل فرد على نصيب عادل من الفوائد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ضمان حصول الجميع على فرصة متكافئة للمشاركة في الاقتصاد وضمان حصول كل فرد على نصيب عادل من الموارد المتاحة. (Tlili, 2024)

وأصدرت هذه اللجنة تقرير بعنوان "مستقبلنا المشترك تناول أهمية إنشاء أنظمة صحية واجتماعية تساعد على استدامة تقدمنا وتطورنا الاقتصادي، وقد تضمن هذا التقرير أول تعريف محدد للاستدامة أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة مطر، ومع اتساع نطاق استخدامه في العديد من المجالات المختلفة، مثل النقل والاسكان والمياه. (القطيشات، 2023)

6.2.2 مفهوم الاستدامة

يعتبر مفهوم الاستدامة مصطلح شامل لارتباطه بالتنمية والموارد البشرية والطبيعية وأنماط للتعامل والتفاعل مع البيئة. وفي العصر الحالي، يركز هذا المفهوم على خلق توافق بين أهداف المنظمة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع لتحقيق رفاهية الحاضر مع الحفاظ على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

• مفهوم الاستدامة اصطلاحاً:

ولقد حظي مفهوم الاستدامة بالعديد من التعريفات التي صدرت من قبل الكتاب والباحثين الاقتصاديين والمنظمات العالمية والمحلية عبر التاريخ، فعلى الصعيد الدولي والعالمي، عرفت لجنة بورتلاند (Brundtland Commission) الاستدامة بأنها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تأمين احتياجاتها (ويعتمد مفهوم الاستدامة على تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة في المستقبل، ستشمل الاحتياجات العناصر الأساسية الثلاثة للاستدامة

البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مع الوعي الكامل بأن هناك حدوداً للقدرة على توفير الموارد والأصول، بحيث يجب السعي جاهداً لتلبية جميع الاحتياجات بطريقة مستدامة. (Al-Hijazin, 2023)

وعرفه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) بأنها تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة (IUCN). يعتبر هذا التعريف أكثر شمولاً من التعريف السابق الذي كان يعتمد فقط على احتياجات الفرد، حيث أخذ هذا التعريف في الاعتبار إمكانية تحقيق أفضل جودة للحياة، مما يعني تلبية احتياجات الفرد بطريقة ترضيه أولاً، وثانياً يأخذ في الاعتبار قيود وقدرات النظم البيئية الداعمة، والذي يضمن منع استخدام استنفاد الموارد البيئية والجور بها. (Tlili, 2024)

تناول العديد من الكتاب والمفكرين والمحللين مفهوم الاستدامة وقدموا العديد من التعريفات والتي على الحفاظ على النظم البيئية والموارد والقدرات التي تحتويها، وكذلك الحفاظ على الإمدادات في رأس المال الطبيعي وبأنها تساهم في حماية الموارد الطبيعية المتجددة من الاندثار والضباغ، لتضمن استمراريته لتلبية احتياجات الأجيال القادمة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وبدرجة عالية من الكفاءة والإتقان. (Al-Ahmadi, 2020)

وعرف مفهوم الاستدامة من قبل شركات الأعمال والمنظمات بأنها مخرجات ما قامت به وما تخطط للقيام به في المستقبل، والتي لها تأثير على الشركة نفسها وعلى مستقبل موظفيها وعملائها، كما عرفت بأنها مدى استخدام الشركة لمواردها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة لها نتائج إيجابية على كل من الشركة والمجتمع ككل. (العوضي، 2020)

يتضح من التعريفات السابقة للاستدامة أنه من المهم حماية حقوق الأجيال القادمة وتحقيق التوازن البيئي والحفاظ على البيئة ومواردها من خلال استغلال الموارد المتجددة والكفاءة في استخدام الموارد غير المتجددة. ومنها سيضمن ذلك قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها والاستفادة من الموارد الطبيعية، ومن المهم أيضاً تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع، والحفاظ على التنوع الثقافي والديني والاجتماعي، وبناء إطار للعلاقات الاقتصادية الدولية بين المنظمات التي تهدف إلى التعاون الدولي والتي تعد من بين أبرز خصائص الاستدامة. (ناصر، 2022)

وبناء على ما تقدم من اغلب التعريفات السابقة للاستدامة، يرى الباحث أنه يمكن تعريف الاستدامة بأنها الديمومة والاستمرارية والتي يمكن من خلالها تحقيق التوازن والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بطريقة تلي جميع متطلبات واحتياجات الأجيال في الوقت الحاضر دون التعرض والمس بحقوق ومتطلبات الأجيال القادمة.(الخطيب، 2023)

7.2.2 أهمية الاستدامة

أصبح مفهوم الاستدامة ذا أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، وذلك لمساهمته الكبيرة بضمان استمرار ونجاح الشركات والمنظمات والبنوك عالميا ودوليا ومحليا على المدى الطويل ولا سيما بدورها الفاعل لمواجهة التحديات التي تخلفها الأزمات غير متوقعة مثل(القطيشتات، 2023)

وتتلخص أهمية الاستدامة بالنسبة للدولة بكونها مفهوم يجب فهمه عند دراسة الاقتصاد والسياسة والأنظمة الاجتماعية والممارسات الإدارية، وعلى انها البداية لتطوير الخطط والبرامج التي تأخذ في عين الاعتبار الموارد والقدرات المتاحة للجميع، وتساعد المنظمة على تحديد المخاطر والتهديدات والفرص المحيطة بها والتي تحد من قدرتها على التنافس واكتساب ميزة تنافسية تميزها بسوق العمل، بالإضافة إلى ذلك، لممارسة أفراد المجتمع وأنظمتهم المختلفة الاستدامة، وأهمية تركيز المنظمات عليها من أجل تقديم منتجات وخدمات تتميز بدرجة من الكفاءة والجودة والحد الأدنى من تأثيرها السلبي اتجاه البيئة. ولتتمكن هذه المنظمات من تحقيق نجاحاً في الأسواق الحالية يجب عليها تحسين منتجاتها وخدماتها باستمرار، ومواكبة منافسيها، وهذا مهم بشكل خاص عند التنافس مع المنظمات التي تركز على المسؤولية البيئية.(الخطيب، 2023)

ولتحقيق الأرباح لابد من ان تقوم المنظمات بتحسين أدائها التشغيلي عن طريق تقليل التكاليف والهدر، وصولاً إلى أعلى مستويات السلامة والأمان، وكما ان للتعليم والتدريب أهمية كبيرة في مساعدة المنظمات على بناء صورة إيجابية تعزز من قيمتها السوقية وتعظيم أرباحها وبالتالي ضمان ديمومتها واستمراريتها.(بديار، 2019)

8.2.2 أهداف ومبادئ وأبعاد الاستدامة

البند الأول: الأهداف

من خلال النظر إلى سياق الأدبيات السابقة، نلاحظ أن هدف الاستدامة بشكل خاص كان يركز على الاهتمام بأبعاد الاستدامة الثلاثة وأثارها على أعمال وأنشطة المنشأة المتعددة، وبناءً على الأدبيات السابقة التي أشار إليها الباحثين والمحللين المختصين بالإضافة إلى المفاهيم التي تم طرحها من قبل لجنة بورتلاند لتفسير مصطلح الاستدامة، ومن هنا تم استنباط مجموعة من الأهداف التي يمكن تطبيقها لأحراز الموازنة بين أبعاد الاستدامة الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية البيئية، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية). (Ismail, 2024)

1. الحفاظ على التوازن في تلبية احتياجات ومتطلبات الجيل الحالي وحقوق الأجيال القادمة وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ سياسات التنمية والتي تعمل على تحسين حياة الناس في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.
2. - زيادة الوعي العام بالمشكلات البيئية وذلك من خلال تنظيم أحداث عامة لتوضيح وشرح أهمية البيئة للسكان، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستفادة منها بطريقة تعود بالنفع على كل من البيئة والسكان، وحثهم على أن يكونوا رعاة مسؤولين عن هذه الموارد والتعاون لإيجاد حلول للمشاكل البيئية.
3. تحقيق التعاون بين جميع الدول لتعزيز قدراتها لتنفيذ الاستدامة، وذلك للوصول إلى نتائج وبيانات مستقبلية أكثر نجاحاً وتوازناً، بتحديد المشاكل التي تواجه البيئة بكل مرحلة من مراحل التخطيط والتطوير الاجتماعي، وتعزيز سبل التعاون وتوطيد العلاقات الاقتصادية لضمان تلبية احتياجات البيئة.
4. القدرة على التكيف مع التغيرات والتحديات التي تواجه المنظمات خلال الأزمات والأوبئة.
5. مواكبة التطور التكنولوجي وتعزيز التقدم العلمي وتوطيد القدرة التنافسية، وتحسين أداء المنشآت من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة للازدهار على المدى البعيد.

6. العمل على وضع خطط واستراتيجيات فاعلة لتزويد من كفاءة ومهارة العنصر البشري ووعيه عن طريق تنظيم وطرح برامج تعليم وتدريب ليصبح عنصر فعال في المجتمع بالأبداع والابتكار.
7. تحقيق التقدم والتميز الاقتصادي، وذلك بوضع خطط واستراتيجيات لما تريد المنشأة تحقيقه والوصول اليه سواء كان على المدى القريب أو البعيد.

البند الثاني: مبادئ الاستدامة

وهناك أربعة مبادئ رئيسية تعتمد الاستدامة عليها لتحقيق أهدافها كما جاءت بمؤتمر الأمم المتحدة المنعقد في ريو دي جانيرو وفي دولة البرازيل عام 1992 وهي كما يلي:

- **المبدأ الأول:** الحيطه والحذر، إذ يتوقع من المنظمات القدرة على مجابهة اية تحديات وظروف قد تنشأ بشكل غير متوقع والتي تؤثر بشكل كبير عليها، بأخذها لكافة السبل والإجراءات اللازمة لتمكينا من الاستمرار في ظل الظروف الحالية والقادمة.
- **المبدأ الثاني:** المساهمة، والتي تعني بضرورة وجود تعاون مشترك فعال بين كل الاطراف والجهات الحكومية وغير الحكومية المتعلقة والمرتبطة بتخطيط وتصميم الممارسات والإجراءات الفعالة لتحسين الأنشطة على المدى الطويل.
- **المبدأ الثالث:** التوحيد والشمول، والتي تعني بضرورة شمل وتوحيد الأنشطة المرتبطة بالأداء البيئي والاجتماعي ضمن الخطط والمجالات المتعلقة بالأداء الاقتصادي، والإشارة إلى انها جزء أساسي وركيزة هامة لا يجب إهمالها.
- **المبدأ الرابع:** المسؤولية: والتي تعني بضرورة امتثال ووفاء المنظمات اتجاه مسؤوليتها المجتمعية جراء ما تخلفه أنشطتها وعملياتها من أضرار وخيمة على البيئة.

البند الثالث: أبعاد الاستدامة

إذ ترتبط الاستدامة بأبعادها الثلاث الاقتصادي، الاجتماعي البيئي بعلاقة أقرب ما تكون بعلاقة تكاملية لا يمكن فصلها أو تقسيمها، حيث لا يمكن الفصل بين اي بعد من الأبعاد عن الآخر من اجل تحقيق

الانسجام والتفوق الأمثل في الاستدامة وبفضل هذه العلاقة المتكاملة بين الاستدامة وأبعادها أدى ذلك لظهور مفهوم الأداء العام والذي يمكن المنظمات من تحقيق التوازن بين الربحية واحتياجات جميع الجهات المرتبطة بمصالح والعلاقات مع المنظمة. (Ismail, 2024)

ثانياً: البعد الاجتماعي:

يعتبر مفهوم الأداء الاجتماعي مفهوماً بارزاً في الوقت الحاضر اذ لا يزال موضع اهتمام لدى المحللين والباحثين والعديد من المنظمات سواء كانت دولية او عالمية لما له من دور فعال في حماية المجتمع والحفاظ عليه وتقديم الخدمات له كما عرفته المفوضية الأوروبية على أنه التكامل الطوعي للمنظمات والأنشطة والأحداث الاجتماعية والبيئية داخل عملياتها وفي تعاملاتها مع جميع الجهات المشاركة في العلاقات معها. (Al-Haroub, 2020)

ومن جهة أخرى، عرف الأداء الاجتماعي بأنه المصطلح المستخدم لوصف الأنشطة التشغيلية المختلفة المعنية بقياس وتحليل ما تم الحصول عليها والتي تعكس أدائها الاجتماعي من اجل عرضها على مختلف الجهات المنتفعة منه بحيث يمكنها من اتخاذ القرارات المناسبة في ضوءها منه. (الخطيب، 2023)

وبناء على المعلومات التي طرحت فيما سبق، توصلت الدراسة إلى أن البعد الاجتماعي للاستدامة يعكس آثار أنشطة وعمل المنظمة والذي يتضمن الممارسات المتعلقة بالعمل والعاملين وحقوق الإنسان والمجتمع. ويركز على جميع جهات العمل مع الموارد البشرية بشكل عام. (Al-Hijazin, 2023)

مع حلول القرن العشرين، أصبح البعد الاجتماعي مهماً بشكل متزايد بالنسبة للمنظمات اذ يعد أحد من أهم الأشياء التي يركزون عليها لما لأهمية كبيرة للمعلومات التي يتيحها لهم، بما في ذلك إذا كانت المنظمة مهمة للمجتمع فأن التقارير الأداء الاجتماعي تعتبر إلزامية. (ناصر، 2022)

أبرز مرتكزات أهداف هذا البعد.

(1) التوزيع العادل والمنصف للموارد والمقدرات ليستفيد منها الجميع.

- (2) الحرص على حماية حقوق الإنسان، والتي يجب احترامها دائماً.
- (3) شمولية وتنوع الثقافات امر مهم جداً من اجل الوصول لمجتمع أكثر تنوعاً وشمولية.
- (4) ضمان حصول الجميع على نفس الفرص والموارد وتعزيز العدالة والمساواة.
- (5) التماسك والاجتماعي والتنقل عاملين مهمان يؤثرن على طريقة عيش الناس وعملهم.
- (6) بناء علاقات مجتمعة قوية صحية من خلال التعليم والمشاركة.

وقد تضمن الأداء الاجتماعي مؤشرات عدة متعلقة بالأمور الآتية:

- أ- المخاطر التي قد تنشأ من العمليات المتبادلة بين المنظمات والمعلومات الناتجة التي تكشف عن التهديدات والمخاطر الناشئة عن الفساد الأخلاقي وتعارض الأنظمة والقوانين والتعليمات.
- ب- الاهتمام في حقوق الإنسان وحرية التعبير والقوانين المتعلقة بتشغيل العمال والأطفال.
- ت- التأكد من أن الكوادر البشرية العاملة في المؤسسة تتمتع بالتعليم والتدريب الكافي والظروف الصحية اللازمة للقيام بعملهم بشكل فعال.
- ث- مسؤولية المؤسسة اتجاه منتجاتها وخدماتها، والتي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على تسويق

9.2.2 العملاء وعلاماتهم التجارية وصحتهم وسلامتهم.

البعد الاجتماعي

يعتبر البعد الاجتماعي الفكرة الجوهرية للتنمية المستدامة اذ تتمثل في التركيز على سد حاجات ومتطلبات الجيل الحالي، ليضمن أيضاً حاجات الأجيال القادمة إلى تأمين الحياة الراغبة والمرفهة لكل أفراد الجيل الحالي وأفراد الأجيال المستقبلية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التوزيع العادل للثروات وتقديم الدعم للمجتمع المدني ومكافحة الفقر عن طريق توفير فرص العمل والتوظيف لكل أفراد المجتمع وتوفير مستلزمات الضمان الاجتماعي لكل.(القطيشات، 2023)

يرى إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع وذلك من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم، والحد من الفقر، وعدالة توزيع الثروة وتوسيع نطاق الحريات والمشاركة

الفاعلة، وهذا ما يجعل الأفراد مستعدين للعمل الجماعي مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعيه الحياة بما يجعل من الأفراد الذين تتوفر لهم المتطلبات المادية، والنوعية للحياة مجتمعا متماسكا، وللبعد الاجتماعي العديد من الأهداف واهمها: القضاء على الفقر المدقع، وعلى الجوع، وتأمين التعليم للجميع وتطوير المساواة بين الجنسين، والشاركة من اجل التنمية وتأمين استدامة الموارد البيئية.(العوضي، 2020)

يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقرا، وذلك بغض النظر عن جنسهم أو دينهم أو أصلهم، وإن العدالة الاجتماعية تستوجب العناية الخاصة للفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمعات وذلك من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد ورفع مستوى مشاركتهم في كل عمليات اتخاذ القرار التي تتعلق بهم وبإقليمهم المحلي.(Al-Haroub, 2020)

تعتمد التنمية الاجتماعية المستدامة للمنشآت والمنظمات على ميزتها التنافسية في ريادة الأعمال المستدامة، اذ تعتبر التنمية الاجتماعية عمل تنافسي يهدف إلى توضيح دوافع الازدهار الاجتماعي والاقتصادي في منطقة أو منشأة أو منظمة معينة ومع ذلك، فإن مناهج التعامل مع التنمية الاجتماعية معقدة نوعا ما ومتعددة الأوجه. وتتمثل التنمية الاجتماعية المستدامة في كيفية استغلال الإمكانيات المجتمعية الإقليمية بشكل أكثر فعالية خاصة عند تعزيز أنشطة الابتكار القائمة على ممارسة الأعمال الريادية (2022) اذ يمكن تحقيق استراتيجيات الريادة من خلال الجودة الإقليمية وكفاءة الخدمة المجتمعية العامة، من خلال التخصيص المكاني وخلق التآزر المحلي بين مختلف الجهات والمنظمات والمنشآت الفاعلة.(الخطيب، 2023)

على الرغم من التداخل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة البيئي والاقتصادي والاجتماعي الا إن الجمع فيما بينها في نطاق متكامل تكون عملياته صعبة وعلى الرغم من ذلك يجب معرفته تأثر كل بعد على الاقتصاد بحيث تترجم هذه الأبعاد في صوره معدلات النمو، واهمها معدل نمو الاستدامة البيئي (البعد

البيئي والذي يحدد عنده نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدون الحاق الضرر بالبيئة، وثانيا معدل خفض الفقر أو ما يسمى بالمعدل البشري والذي يعرف بالحد الأقصى الذي يتم عنده تحديد نصيب الفرد من الدخل دون زيادة معدلات الفقر، وأخيرا معدل نمو الاستدامة الاقتصادية الكلية وهو الذي من خلاله يتم تحديد الحد الأقصى الذي ينمو عنده الاقتصاد بدون التأثير السليبي على البيئة والمجتمع نتيجة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتتداخل وتتكامل أبعاد الاستدامة الثلاثة فيما بينها البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي) وهذا يتجلى وضوحا من خلال العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع فكل من هذه الأبعاد يؤثر ويتأثر بالآخر. (Al-Ahmadi, 2020)

ثالثا: البعد البيئي

تناول تعريف الأداء البيئي اهتمام العديد من الباحثين منهم إذ عرفه بأنه قدرة المنظمة على الحد من الآثار السلبية لأنشطتها وعملياتها، ومنهم من عرفها بأنها ما تحصل عليه المنظمة من نتاج أنشطتها وعملياتها التي تؤثر على البيئة سلباً، ومنهم من عرفها أيضاً بأنه يجب على المنظمة إبراز جميع المعلومات التي تعكس آثارها السلبية والإيجابية على البيئة، وكذلك الأساليب التي اعتمدتها في التعزيز الإيجابي، والحلول التي اتخذتها للتخلص من الآثار السلبية بالإضافة إلى ذلك، يجب على المنظمة إبراز التكاليف والأعباء التي تستلزمها لإزالة الضرر الناجم عن أنشطتها وعملياتها. (Al-Haroub, 2020)

يتعلق البعد البيئي للاستدامة بتأثيرات أنشطة وأعمال المنظمة على النظم الطبيعية، بما في ذلك الأرض والهواء والماء والنظام البيئي، حيث يركز هذا البعد على جميع جوانب تعاملات المنظمة مع مختلف المواد وعناصر البيئة ومن المعروف عموماً أن هنالك العديد من الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المنظمات وبالأخص الصناعية منها التي لها تأثير سلبي على البيئة، والذي الزم ضرورة تحمل هذه المنظمات مسؤولياتها البيئية لما ينتج من أنشطتها من تأثيرات سلبية على البيئة. (Ismail, 2024)

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البعد في حماية البيئة، من خلال إيجاد مصادر متجددة للموارد والقدرة على التكيف، والحفاظ عليها والبحث عن مصادر جديدة.

في الوقت الحاضر أصبح هناك الكثير من الوعي البيئي بين الناس، أذ أن مؤشرات الاستدامة أضحت واضحة بشأن البعد البيئي الذي يهم جميع شرائح المجتمع، وقد شملت هذه المؤشرات مؤشرات تتعلق بالتلوث والطاقة والمياه والنقل والمواد والخدمات.

البعد البيئي

تهدف البرامج المرتبطة بالبعد البيئي إلى تحقيق تنمية مستدامة، تتأسس على مبدئ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور، بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استثمار هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطاياها المصلحة الإنسان، وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.(بديار، 2019)

أشار إلى إن التنمية المستدامة تعد ضرورة ملحة لتحقيق الرخاء والرفاهية ولكن إن لا يأتي ذلك إلا بوجود نوعيه البيئة الجيدة من خلال الحفاظ عليها، وتنميتها، والمحافظة عليها للأجيال القادمة، فبعد التدهور البيئي الذي حصل خلال العقدين الماضيين بسبب الفقر والاعتداء على البيئة أصبح هناك ادراك واضح وكبير من قبل رواد الأعمال والمنظمات والمنشآت وصناع القرار بضرورة ادارة الأعمال بشكل سليم ومتوازن، اذ تعتبر الاستدامة من منظور بيئي ترتكز على حقيقه مهمه مفادها إن الاهتمام بالبيئة يعتبر أساس التنمية الاقتصادية، وذلك يسبب إن الموارد الطبيعية تعد أساس كل نشاط زراعي أو صناعي أو حضري أو تجاري فاذا حافظ الإنسان على قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية سوف يتمكن من تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح، بالإضافة إلى تحقيق النمو دون احداث الضرر على البيئة، لذلك يعتبر تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمعات سوف يؤدي إلى تحسين الوضع البيئي والمنظومة البيئية من النظم البيئية والموارد الطبيعية والتنوع الحيوي والإنتاجية بالإضافة إلى القدرة على التكيف، وهذا يتطلب مجموعة من الجهود الحقيقية المتكاملة من قبل رواد الأعمال المؤسسات والمنشآت والمجتمعات في مختلف الأنشطة والأعمال لمنع احداث المزيد من الاضرار البيئية.(ناصر، 2022)

ومن أهداف البعد البيئي لتحقيق التنمية المستدام: تنمية الوعي بكيفية استغلال المصادر الطبيعية وصيانتها والمحافظة عليها، وتصحيح المفاهيم الخاطئة بعدم نضوب الموارد الطبيعية ووضع نظام

قياسي يكشف مدى هدر واستنزاف المصادر الطبيعية والبيئية، ودراسة العوامل المحلية والقومية والدولية التي تؤثر على البيئة والحياة البشرية.(الخطيب، 2023)

أشار إلى إنه غالبا ما يتم توثيق الاستدامة البيئية باعتبارها خاصية هامة للتنمية المستدامة، وذلك من خلال وجود التقييم البيئي الذي يوجه الأعمال إلى عدم حدوث مخاطر بيئية بسبب العمليات التشغيلية، اذ يمكن إن تتحقق هذه النتيجة من خلال أهمية البيئة كجزء من استراتيجيات زيادة الأعمال المستدامة لرواد الأعمال، اذ تعتبر المخاطر الحالية عاملا محفزا لاستراتيجية زيادة الأعمال المستدامة بيئيا، اذ أصبح الدافع الأساسي للتنمية المستدامة المستقبلية هو عامل الاستدامة البيئية (مثل تحسين استغلال الأرض أو إدارة النفايات وخفض الانبعاثات، وترتبط الأهمية الأكبر لاستخدام استراتيجيات زيادة الأعمال المستدامة بتقليل استهلاك الطاقة بشكل أساسي وذلك من خلال تسليط الضوء عليه من قبل رواد الأعمال بشكل فاعل وبالتالي فإن تقليل استهلاك الطاقة هو سمة من سمات استراتيجية زيادة الأعمال المستدامة، اذ تساعد إمكانية تقليل استهلاك الطاقة رواد الأعمال في تقديم حلول صديقة للبيئة وينظر إليها على إنها استراتيجية مستدامة.(Al-Ahmadi, 2020)

ويتمثل هذا البعد في قدرة كوكب الأرض على تحمل العنصر البشري وذلك من خلال استيعاب النفايات والاشعاعات التي يخلفها الإنسان، لكي يقدم له في المقابل كل ما يحتاجه من مصادر الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، كما تقوم فكرة الاستدامة البيئية على ترك الأرض في حالة جيدة للأجيال القادمة أفضل مما كانت فاذا احتفظ الإنسان بنشاطه وأداءه دون استنزاف المواد الطبيعية أو إهدار البيئة الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام بيئيا.(العوضي، 2020)

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

1.3 منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث يهدف إلى وصف ظاهرة الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي وتحليل أثر هذا الدعم على استدامة المشاريع الحكومية في مدينة الرياض. يتيح هذا المنهج فهم العلاقة بين المتغيرات وتحليل أبعاد الدعم الحكومي المختلفة وكيفية تأثيرها على استدامة المشاريع من خلال بيانات كمية يتم جمعها وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية

2.3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المشاريع الحكومية في مدينة الرياض التي استفادت من الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي، وذلك بهدف تحليل تأثير هذا الدعم، ونظرًا لحجم مجتمع الدراسة الكبير، تم اختيار عينة ممثلة وفقًا للمعايير العلمية المعتمدة، حيث تم استخدام أسلوب المعاينة العشوائية لضمان تمثيل دقيق لكافة الفئات المستهدفة. تم توزيع (410) استبانة على أصحاب ومديري المشاريع المستهدفة، وتم استرداد (400) استبانة، مما يعكس نسبة استجابة بلغت 97.6%، وهي نسبة مرتفعة تتيح إجراء التحليل الإحصائي بدقة، وتعزز موثوقية النتائج البحثية.

3.3 أداة جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من أصحاب مشاريع التشغيل الذاتي المدعومة حكوميًا، وذلك لقياس أثر الدعم الحكومي بأبعاده المختلفة (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، التمويل الميسر، والإرشاد والتوجيه) على استدامة المشاريع (الكفاءة التشغيلية، التطوير، الربحية).

ويتكون الاستبيان من 33 فقرة موزعة على مختلف الأبعاد، مما يضمن تغطية شاملة للعوامل

المؤثرة في استدامة مشاريع التشغيل الذاتي

المتغير	الأبعاد	عدد الفقرات
المتغير المستقل	التدريب والتأهيل الفني	4 فقرات
	دراسة الجدوى الاقتصادية	4 فقرات
	التمويل الميسر	4 فقرات
	الإرشاد والتوجيه (التسويق)	4 فقرات
المتغير التابع	استدامة المشاريع	9 فقرات
المجموع الكلي		27 فقرة

4.3 مقياس أداة الدراسة

تم استخدام مقياس سلم ليكرت الخماسي (5-points Likert scale) والذي يتكون من خمس

درجات للموافقة أعلاها موافق بشدة (5) وأدناها غير موافق بشدة (1). ولتحديد المستوي الكلي لإجابات

المبحوثين بمرتفع، أو متوسط، أو منخفض وبناء على المعادلة التالية:

$$\text{طول الفترة} = (\text{الحد الأعلى} - \text{الحد الأدنى}) / \text{عدد المستويات أي أن طول الفترة} = (5-1) / 4 = 1.33$$

وبذلك تكون مستويات الموافقة كما يلي:

1. المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 1 إلى أقل من 2.339 – يعكس درجة موافقة منخفضة
2. المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 2.339 - أقل من 3.669 – يعكس درجة موافقة متوسطة
3. المتوسط الحسابي الذي تتراوح قيمته بين 3.669 فأكثر يعكس درجة موافقة عالية

جدول رقم 1: المقياس الثلاثي الخاص بتقدير مستويات المتوسط الحسابي لتصورات المبحوثين تجاه

المتغيرات المقاسة باستخدام المقياس الخماسي

الدرجة المنخفضة	الدرجة المتوسطة	الدرجة المرتفعة
2.339 – 1	3.669 – 2.34	5.00 – 3.67

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة

تم استخراج قيم معامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach α والذي بين (Sekaran & Bougie, 2013) أن تجاوز قيم هذا المعامل (0.70) يدل على تمتع المقياس بالموثوقية وكلما ارتفعت مستويات هذا

المعامل دلل على تمتع أداة الدراسة بموثوقية وثبات مناسبين.

جدول رقم 2: قيم معامل كرونباخ ألفا لمجالات مقياس الدراسة

المجال	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا
التمويل الميسر (الدعم المالي)	8	0.890
دراسة الجدوي الاقتصادية	4	0.822
التدريب والتأهيل الفني	4	0.937
أثر الدعم والتأهيل الفني للجهات الداعمة على المشروع	4	0.957
الإرشاد والتوجيه (التسويق الإلكتروني والتقليدي)	3	0.917
استدامة المشاريع	9	0.952

بالنظر إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (2) تبين أن كافة مقاييس متغيرات الدراسة تتمتع

بثبات إحصائي مناسب حيث بلغت قيم معامل كرونباخ ألفا لـ التدريب والتأهيل الفني (0.937)، دراسة

الجدوي الاقتصادية (0.822)، التمويل الميسر (0.890)، الإرشاد والتوجيه (التسويق الإلكتروني

والتقليدي) (0.917)، استدامة المشاريع (0.952) وأثر الدعم والتأهيل الفني للجهات الداعمة على المشروع

(0.957). جميع قيم معامل كرونباخ ألفا تجاوزت الحد الأدنى المشار إليه و هذا يدل على موثوقية وثبات المقاييس الخاصة بمتغيرات الدراسة.

كما تم الرجوع إلى الدراسات السابقة في موضوع البحث وتم الاستعانة بفقرات من الاستبيان المعتمد للدراسة التي أجراها المعهد العربي للتخطيط (2017) دراسة بعنوان "أثر الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي يقدمها صندوق التنمية والتشغيل على مستوى المستفيدين.

6.3 صدق الأداة

فيما يخص الصدق البنائي لمقاييس مجالات الدراسة، فقد تم معاينة معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة والمجال الذي تنتمي إليه، حيث أن ارتباط الفقرة بمجالها بشكل طردي يتجاوز مستوي ($r = 0.20$) يدل على تمتع فقرات المقياس بالصدق البنائي.

يلخص الجدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات ومجالاتها حيث كانت جميع العلاقات دالة إحصائياً وطردياً بمستويات مرتفعة وهذا يدل على تمتع مقاييس متغيرات الدراسة بصدق بنائي مناسب.

جدول رقم 3: معاملات ارتباط بيرسون بين الفقرات

المتغير	المجال	رقم الفقرة	مع المجال ككل	الارتباط	المتغير	المجال	رقم الفقرة	مع المجال ككل	الارتباط
الدعم		1	0.915**	الدعم		1	0.886**		
الحكومي	التدريب	2	0.940**	الحكومي	الإرشاد	2	0.938**		
لمشاريع	والتأهيل			لمشاريع	والتوجيه				
التشغيل	الفني	3	0.917**	التشغيل		3	0.954**		
الذاتي				الذاتي					

0.852**	1	استدامة المشاريع	0.900**	4	دراسة الجدوي الاقتصادية	
0.882**	2		0.688**	1		
0.907**	3		0.902**	2		
0.918**	4		0.888**	3		
0.858**	5		0.803**	4	التمويل الميسر	
0.773**	6		0.603**	1		
0.737**	7		0.857**	2		
0.835**	8		0.788**	3		
0.922**	9		0.813**	4		
0.946**	1	أثر الدعم والتأهيل الفني للجهات الداعمة على المشروع	0.827**	5		
0.944**	2		0.814**	6		
0.951**	3		0.498**	7		
0.928**	4		0.815**	8		

*** العلاقة دالة عند مستوى (0.01)

بهذا يمكن القول أن بيانات نموذج الدراسة خالية من تبعات الارتباط الخطي التي تؤدي إلى

تضخم معامل التفسير (R^2) الخاص بنموذج الانحدار

جدول رقم 4: نتائج اختبارات التحقق من الارتباط الخطي بين مجالات الدعم الحكومي لمشاريع

التشغيل الذاتي (ن = 73)

علاقات بيرسون				Tolerance	VIF	المجال
4	3	2	1			
			1	0.663	1.508	التدريب والتأهيل الفني
		1	0.467**	0.688	1.453	دراسة الجدوي الاقتصادية

	1	0.508**	0.534**	0.629	1.589	التمويل الميسر
1	0.509**	0.488**	0.848**	0.270	3.703	الإرشاد والتوجيه

** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى (0.01)

7.3 الأساليب والأدوات الإحصائية

تم استخدام الأساليب والأدوات الإحصائية التالية:

1. معامل الثبات كرونباخ ألفا لتحقق من ثبات أداة الدراسة، ومعاملات الارتباط بيرسون (Pearson Correlations) للتحقق من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة
2. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive statistic measures) لعرض خصائص المبحوثين وخصائص المشاريع المبحوثة من خلال التكرارات والنسب، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعرض مستويات موافقة المبحوثين على محاور الدراسة الخاصة بفقرات المقياس الخماسي.
3. اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير كل بُعد من أبعاد الدعم الحكومي بشكل مستقل على استدامة المشاريع.
4. تحليل الانحدار المتعدد لدراسة الأثر الكلي لأبعاد الدعم الحكومي مجتمعة على المتغير التابع المتمثل في استدامة المشاريع.

الفصل الرابع: عروض وتحليل البيانات

1.4 وصف عينة المبحوثين تبعاً للخصائص الديموغرافية

جدول رقم (5): وصف عينة المبحوثين تبعاً للخصائص الديموغرافية:

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	306	76.5%
	أنثى	94	23.5%
المجموع		400	100%

تمثل هذه العينة توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للنوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الذكور 76.5%، في حين بلغت نسبة الإناث 23.5%، مما يعكس تمثيلاً متوازناً يعزز دقة النتائج الإحصائية.

جدول رقم (6): توزيع عينة الدراسة وفقاً للفئات العمرية

المتغير	الفئة العمرية	التكرار	النسبة (%)
عمر صاحب المشروع	20 – 29 سنة	38	9.5%
	30 – 39 سنة	120	30%
	40 – 49 سنة	148	37%
	50 – 59 سنة	60	15%
	60 سنة فأكثر	34	8.5%
المجموع		400	100%

تمثل هذه العينة التوزيع العمري لأصحاب المشاريع المستهدفة في الدراسة، حيث تتركز أكبر نسبة منهم في الفئة العمرية 40-49 سنة (37%)، تليها الفئة 30-39 سنة (30%)، مما يشير إلى أن معظم المستفيدين من الدعم الحكومي ينتمون إلى الفئات العمرية المتوسطة.

جدول رقم (7): توزيع عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة في المشروع

المتغير	الفئة العمرية	التكرار	النسبة (%)
مجموع سنوات الخبرة في المشروع	5 سنوات أو أقل	153	38.3
	6 – 15 سنة	110	27.5
	16 – 25 سنة	93	23.3
	26 – 35 سنة	22	5.5
	36 – 45 سنة	22	5.5
	أكثر من 45 سنة	-	-
المجموع		400	100%

يُظهر الجدول توزيع سنوات الخبرة لأصحاب المشاريع، حيث تشكل الفئة التي تمتلك 5 سنوات أو أقل النسبة الأكبر (38.3%)، تليها الفئة 6 – 15 سنة (27.5%)، مما يشير إلى أن غالبية المشاريع لا تزال في مراحلها الأولى أو متوسطة الخبرة، وهو ما قد يؤثر على استدامتها واحتياجاتها من الدعم الحكومي

جدول رقم (8): توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

المتغير	الفئة التعليمية	التكرار	النسبة (%)
المستوى التعليمي	تعليم ثانوي	60	15%
	دبلوم / معهد متوسط	44	11%
	بكالوريوس	164	41%
	دراسات عليا	132	33%
المجموع		400	100%

أظهرت النتائج أن غالبية عينة الدراسة تمتلك مستويات تعليمية مرتفعة، حيث كان أعلى تكرار لحاملي شهادة البكالوريوس (41%)، يليهم حاملو الدراسات العليا (33%)، مما يشير إلى توجه الأفراد ذوي

التعليم العالي نحو إنشاء مشاريع التشغيل الذاتي. كما بلغ عدد حاملي شهادة الدبلوم / المعهد المتوسط (11%)، بينما شكل حاملو شهادة التعليم الثانوي (15%) نسبة أقل من العينة.

تعكس هذه النتائج تحولاً ملحوظاً في ثقافة ريادة الأعمال داخل المجتمع السعودي، حيث أصبح الخريجون الجامعيون يتجهون نحو إطلاق مشاريعهم الخاصة بدلاً من الاكتفاء بالوظائف التقليدية ذات الرواتب المحدودة. كما تُبرز الدراسة دور مشاريع التشغيل الذاتي في توفير فرص اقتصادية للفئات الأقل تعليمًا، مما يعزز من أهمية الدعم الحكومي في تمكين مختلف الفئات من دخول سوق العمل الحر.

2.4 المتوسطات الحسابية لأوجه الدعم الحكومي للمشاريع:

باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية يعرض الجدول (20) التحليل الوصفي لمستويات تصورات المبحوثين تجاه مجالات الدعم الحكومي.

جدول قم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأوجه الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	التدريب والتأهيل الفني	3.54	0.99	2	متوسطة
2	دراسة الجدوى الاقتصادية	3.76	0.84	1	مرتفعة
3	التمويل الميسر	3.49	0.82	3	متوسطة
4	الإرشاد والتوجيه (التسويق الإلكتروني والتقليدي)	3.48	1.05	4	متوسطة
المتوسط الحسابي ككل		3.57			متوسطة

أظهرت النتائج أن دراسة الجدوى الاقتصادية حصلت على أعلى متوسط حسابي (3.76) بدرجة

مرتفعة، مما يشير إلى أن المستفيدين يرونها كأهم أوجه الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي. بينما

جاءت بقية المجالات (التدريب والتأهيل الفني، التمويل الميسر، والإرشاد والتوجيه) بدرجة متوسطة، مما يعكس الحاجة إلى تحسين بعض جوانب الدعم الحكومي، لا سيما في مجالي الإرشاد والتوجيه والتمويل الميسر، اللذين حصلوا على أدنى المتوسطات الحسابية، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.57) مما يشير إلى أن تقييم المبحوثين لأوجه الدعم الحكومي كان متوسطاً، مما قد يستدعي مراجعة سياسات الدعم وتحسين بعض الجوانب لضمان فاعلية واستدامة مشاريع التشغيل الذاتي.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات أوجه الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي، جدول رقم 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تجاه فقرات أوجه الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي

■ التدريب والتأهيل الفني

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين تجاه فقرات أوجه

الدعم الحكومي لمشاريع التشغيل الذاتي (ن = 400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	توفر الجهات الحكومية الداعمة برامج تدريبية متخصصة في تطوير المهارات الإدارية والمالية لأصحاب المشاريع	3.78	1.02	1	مرتفعة
2	تقدم الجهات الحكومية ورش عمل لتعريف رواد الأعمال بأساليب التسويق الحديثة والتجارة الإلكترونية	3.60	1.08	2	متوسطة

3	توفر الجهات الداعمة تدريبات عملية على التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر للمشاريع الناشئة	3.55	1.12	3	متوسطة
4	تتيح الجهات الحكومية مصادر تعليمية وأدوات تحليل الأسواق لمساعدة رواد الأعمال على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة	3.48	1.06	4	متوسطة
-	المتوسط الحسابي الكلي للتدريب والتأهيل الفني	3.60	-	-	متوسطة

أظهرت النتائج أن برامج التدريب المتخصصة في تطوير المهارات الإدارية والمالية حصلت على أعلى تقييم بمتوسط حسابي (3.78) ودرجة مرتفعة، مما يعكس إدراك المبحوثين لأهمية التأهيل الإداري في نجاح مشاريع التشغيل الذاتي.

أما باقي الفقرات، فقد حصلت على تقييم متوسط، حيث سجلت ورش العمل حول أساليب التسويق والتجارة الإلكترونية متوسط حسابي (3.60)، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود في هذا المجال. كما حصل التدريب على التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر على متوسط (3.55)، مما يعكس أهمية هذا الجانب في استدامة المشاريع.

في المقابل، كان إتاحة المصادر التعليمية وأدوات تحليل الأسواق الأقل تقييماً بمتوسط حسابي (3.48)، مما يشير إلى وجود حاجة إلى توفير معلومات أكثر تفصيلاً ودقة حول اتجاهات السوق لدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي الكلي للتدريب والتأهيل الفني (3.60)، مما يشير إلى تقييم متوسط لهذا الجانب من الدعم الحكومي، ويؤكد الحاجة إلى تعزيز البرامج التدريبية وزيادة التركيز على الجوانب التطبيقية والاستراتيجية في ريادة الأعمال.

■ دراسة الجدوى الاقتصادية

جدول رقم (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين تجاه فقرات

دراسة الجدوى الاقتصادية (ن = 400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	توفر الجهات الحكومية الداعمة استشارات متخصصة لمساعدة أصحاب المشاريع في إعداد دراسات جدوى متكاملة	3.85	1.10	2	مرتفعة
2	ساعدت دراسة الجدوى على تقييم الجدوى المالية والفنية للمشروع بشكل دقيق	3.88	1.00	1	مرتفعة
3	ساهمت دراسة الجدوى في تجنب مخاطر السوق وتحقيق استدامة المشروع	3.82	0.95	3	مرتفعة
4	أثرت دراسة الجدوى بشكل إيجابي على تحديد الجمهور المستهدف بدقة وتحقيق نجاح المشروع	3.81	0.98	4	مرتفعة
-	المتوسط الحسابي الكلي لدراسة الجدوى الاقتصادية	3.84	-	-	مرتفعة

أظهرت النتائج أن تقييم الجدوى المالية والفنية للمشروع كان العنصر الأعلى تقييماً بمتوسط حسابي (3.88) ودرجة مرتفعة، مما يشير إلى أهمية تحليل الجدوى قبل البدء في المشروع لضمان نجاحه.

أما باقي الفقرات، فقد حصلت جميعها على تقييم مرتفع، حيث سجلت الاستشارات الحكومية لإعداد دراسات الجدوى متوسط حسابي (3.85)، مما يعكس الحاجة إلى استمرار الدعم الاستشاري

لأصحاب المشاريع. كما سجلت دراسة الجدوى وتأثيرها في تجنب مخاطر السوق متوسط (3.82)، مما يعزز دورها في تقليل المخاطر وتعزيز الاستدامة.

كما كان لتحديد الجمهور المستهدف بدقة دور كبير في نجاح المشاريع، حيث حصلت هذه الفقرة على متوسط حسابي (3.81)، مما يشير إلى وعي أصحاب المشاريع بأهمية التخطيط الاستراتيجي.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي الكلي لدراسة الجدوى الاقتصادية (3.84)، مما يشير إلى تقييم مرتفع لهذا الجانب من الدعم الحكومي، ويؤكد دوره المحوري في تحسين فرص نجاح واستدامة مشاريع التشغيل الذاتي.

■ التمويل الميسر

جدول رقم (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين تجاه فقرات

التمويل الميسر (ن = 400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تغطي خدمات التمويل الحكومية جميع مناطق ومحافظات المملكة	3.79	1.02	1	مرتفعة
2	تعلن الجهات الحكومية الداعمة شروط ومتطلبات القروض بشكل واضح على مواقعها الإلكترونية	3.73	1.03	2	مرتفعة
3	توفر الجهات الحكومية الداعمة التمويل اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة	3.58	1.14	3	متوسطة

4	تتناسب فترات السماح المعطاة للسداد مع التدفقات النقدية الداخلة للمشروع	3.56	1.05	4	متوسطة
5	تتيح الجهات الحكومية الداعمة فرص الاقتراض لإقامة مشاريع في مجالات متنوعة	3.47	1.06	5	متوسطة
6	تقدم الجهات الحكومية القروض بسعر فائدة منافس أو وفق نظام المربحة الإسلامية	3.42	1.20	6	متوسطة
7	يترتب على التأخر في سداد أقساط القرض غرامات مالية محددة	3.22	1.13	7	متوسطة
8	توفر الجهات الحكومية الداعمة برامج تمويلية ميسرة لإقراض الشباب بشروط مرنة	3.22	1.10	8	متوسطة
-	المتوسط الحسابي الكلي للتمويل الميسر	3.49	-	-	متوسطة

أظهرت النتائج أن انتشار خدمات التمويل الحكومي في جميع محافظات المملكة حصل على أعلى تقييم بمتوسط حسابي (3.79) ودرجة مرتفعة، مما يشير إلى إدراك المستفيدين لمدى انتشار واستفادة المشاريع من الدعم الحكومي في مختلف المناطق.

أما باقي الفقرات، فقد حصلت على تقييم متوسط، حيث سجلت وضوح شروط ومتطلبات القروض على المواقع الإلكترونية متوسط حسابي (3.73)، مما يشير إلى أهمية الشفافية في الحصول على التمويل. كما حصلت إمكانية الحصول على التمويل لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة على متوسط (3.58)، مما يعكس رضا نسبي عن توافر التمويل، لكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التسهيلات.

في المقابل، كانت برامج التمويل الميسر لإقراض الشباب والغرامات المفروضة على التأخير في السداد الأقل تقييماً بمتوسط حسابي (3.22)، مما يشير إلى الحاجة إلى مراجعة سياسات الإقراض لتكون أكثر مرونة وتحفيزاً لرواد الأعمال.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي الكلي للتمويل الميسر (3.49)، مما يشير إلى تقييم متوسط لهذا الجانب من الدعم الحكومي، ويؤكد الحاجة إلى تحسين آليات التمويل، وزيادة فترات السماح، وتقديم بدائل تمويلية أكثر تنافسية لضمان استدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

■ لإرشاد والتوجيه (التسويق الإلكتروني والتقليدي)

جدول رقم (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تجاه فقرات الإرشاد والتوجيه

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	توفر الجهات الحكومية الداعمة الفرص للمشاركة في المعارض المحلية والدولية للاطلاع على أحدث التطورات في مجالات الأعمال	3.63	1.08	1	متوسطة
2	تساعد الجهات الحكومية أصحاب المشاريع في الوصول إلى مصادر تمويل إضافية عبر التعاون مع منظمات وهيئات دولية	3.38	1.20	3	متوسطة
3	تقدم الجهات الحكومية برامج إرشادية حول استراتيجيات التسويق الفعالة، بما في ذلك التسويق الإلكتروني عبر الإنترنت	3.44	1.13	2	متوسطة
-	المتوسط الحسابي الكلي للإرشاد والتوجيه	3.48	-	-	متوسطة

أظهرت النتائج أن المشاركة في المعارض المحلية والدولية حصلت على أعلى تقييم بمتوسط حسابي (3.63) ودرجة متوسطة، مما يعكس أهمية هذه الفرص لأصحاب المشاريع في الاطلاع على أحدث التقنيات والتوجهات في مجالاتهم.

أما باقي الفقرات، فقد حصلت جميعها على تقييم متوسط، حيث سجلت برامج التسويق الإلكتروني والتوجيه نحو البيع عبر الإنترنت متوسط حسابي (3.44)، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من المبادرات لدعم التسويق الرقمي. كما حصلت المساعدة في الوصول إلى مصادر تمويل إضافية من منظمات دولية على أقل متوسط حسابي (3.38)، مما يدل على ضعف هذا النوع من الإرشاد وضرورة تعزيزه.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي الكلي للإرشاد والتوجيه (3.48)، مما يشير إلى تقييم متوسط لهذا الجانب من الدعم الحكومي، ويؤكد ضرورة تحسين استراتيجيات الإرشاد، خصوصًا في مجال التسويق الإلكتروني والتمويل الدولي، لضمان تمكين أصحاب المشاريع من تحقيق النجاح والاستدامة.

3.4 الإحصاء الوصفي للمتغير التابع : استدامه مشاريع

باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية يعرض الجدول رقم (23) التحليل الوصفي لمستويات تصورات المبحوثين تجاه مستويات الاستدامة لمشاريعهم.

جدول رقم (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تجاه فقرات مستويات الاستدامة

لمشاريعهم (ن = 400)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	ساهم التمويل الحكومي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في زيادة رأس مال المشروع	3.73	1.23	6	مرتفعة

2	أدى التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية إلى توسعة المشروع واستمراره	3.93	1.13	2	مرتفعة
3	ساهم التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في زيادة أرباح المشروع	3.75	0.99	5	مرتفعة
4	أدى التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية إلى تحسن مبيعات المشروع	3.77	0.96	4	مرتفعة
5	ساهم التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في توفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل	3.96	1.02	1	مرتفعة
6	ساعد التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في تقليل مخاطر المنافسة في السوق المحلي	3.47	1.11	9	متوسطة
7	ساهم التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في زيادة الصادرات إلى الأسواق المستهدفة	3.60	1.12	8	متوسطة
8	ساعد التمويل الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في بناء علاقات تجارية جديدة مع جهات داخلية وخارجية	3.70	1.11	7	مرتفعة
9	أدى التمويل الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية إلى زيادة حجم المشروع	3.86	1.04	3	مرتفعة

-	المتوسط الحسابي الكلي لاستدامة المشاريع	3.75	-	-	مرتفعة
---	---	------	---	---	--------

أظهرت النتائج أن أثر التمويل الحكومي في توفير فرص عمل جديدة حصل على أعلى متوسط حسابي (3.96) ودرجة مرتفعة، مما يشير إلى دور التمويل في دعم التوظيف وتقليل البطالة.

كما حصلت توسعة المشاريع واستمرارها على متوسط حسابي (3.93)، تلها زيادة حجم المشروع بمتوسط (3.86)، مما يعكس أهمية التمويل الحكومي في تعزيز نمو المشاريع.

أما أقل الفقرات تقييماً، فكانت تقليل مخاطر المنافسة في السوق المحلي بمتوسط حسابي (3.47) وزيادة الصادرات للأسواق المستهدفة بمتوسط (3.60)، مما يدل على الحاجة إلى مزيد من الدعم لتوسيع المشاريع محلياً ودولياً.

بشكل عام، بلغ المتوسط الحسابي الكلي لاستدامة المشاريع (3.75)، مما يشير إلى تقييم مرتفع لاستدامة المشاريع المدعومة حكومياً، ويؤكد أهمية التمويل في تحقيق النمو والتوسع، مع ضرورة تعزيز الدعم الموجه لمواجهة المنافسة في السوق المحلي والدولي.

4.4 اختبار الفرضيات

يعرض الجدول رقم (15) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لاختبار أثر مجالات الدعم الحكومي المقدمة لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشاريع. ووفقاً للفرضية الصفرية (H01)، فإن الدعم الحكومي بأبعاده المختلفة (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، التمويل الميسر، والإرشاد والتوجيه) ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) على استدامة المشاريع وتطورها وزيادة أرباحها.

ومع ذلك، كشفت نتائج التحليل عن وجود تأثير دال إحصائياً، حيث سجل النموذج ككل قيمة (F = 44.041) بدلالة (P = 0.000)، مما يشير إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية قوية. كما سجل معامل

الارتباط ($R = 0.849$) مما يعكس علاقة ارتباط طردية قوية بين الدعم الحكومي واستدامة المشاريع، أي أن كلما زاد الدعم الحكومي، زادت استدامة المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت النتائج أن معامل التباين المفسر ($R^2 = 0.705$)، مما يعني أن مجالات الدعم الحكومي تفسر 70.5% من التباين في استدامة المشاريع، وهي نسبة مرتفعة، تعكس جودة النموذج، وتؤكد تأثير الدعم الحكومي على استدامة المشاريع.

الجدول (15): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لاختبار أثر مجالات الدعم الحكومي المقدمة لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشاريع

المتغير المستقل	Beta	قيمة	دلالة	الارتباط	التباين	قيمة	دلالة
	(β)	(T)	(T)	R	المفسر R^2	(F)	(F)
التدريب والتأهيل الفني	0.250	1.743	0.086	0.849	0.705	44.041	0.000*
دراسة الجدوى الاقتصادية	-0.078	-0.700	0.486				
التمويل الميسر	0.289	2.458	0.017*				
الإرشاد والتوجيه (المساعدة في التسويق والمبيعات في الأسواق التقليدية والإلكترونية)	0.439	3.072	0.003*				

كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الموزونة عن وجود تأثير دال إحصائياً لمجالات الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي، حيث كانت قيمة ($F = 44.041$) بدلالة ($P = 0.000$)، مما يشير إلى أهمية الدعم الحكومي في تحقيق استدامة المشاريع وزيادة أرباحها. كما أوضحت النتائج أن معامل الارتباط ($R = 0.849$) يعكس علاقة ارتباط طردية قوية، مما يعني أن زيادة

الدعم الحكومي تؤدي إلى تحسين استدامة المشاريع. إضافةً إلى ذلك، سجل معامل التباين المفسر ($R^2 = 0.705$)، مما يدل على أن الدعم الحكومي يفسر 70.5% من التباين في استدامة المشاريع، وهي نسبة مرتفعة تعكس جودة النموذج الإحصائي وقدرته على التنبؤ بعلاقة الدعم الحكومي باستدامة المشاريع.

عند تحليل تأثير كل مجال من مجالات الدعم الحكومي على استدامة المشاريع، أظهرت النتائج أن التدريب والتأهيل الفني ودراسة الجدوى الاقتصادية لم يسجلا تأثيراً معنوياً، حيث تجاوزت قيمة الدلالة الإحصائية (T) لكل منهما مستوى الدلالة (0.05). كما جاءت قيمة Beta للتدريب والتأهيل الفني منخفضة (0.250)، مما يشير إلى ضعف تأثيره في تعزيز استدامة المشاريع، بينما كانت قيمة Beta لدراسة الجدوى الاقتصادية سالبة (-0.078)، مما قد يعكس عدم فاعلية هذا المجال في دعم المشاريع وفقاً لتصورات المبحوثين.

في المقابل، سجل مجال التمويل الميسر والإرشاد والتوجيه (التسويق التقليدي والإلكتروني) تأثيراً دالاً إحصائياً على استدامة المشاريع. كان الإرشاد والتوجيه أقوى محدد لاستدامة المشاريع، حيث بلغ معامل $Beta = 0.439$ ، مما يعني أن كل تحسن بوحدة واحدة في الإرشاد والتوجيه يؤدي إلى تحسين استدامة المشاريع بنسبة 43.9%. كما جاء التمويل الميسر في المرتبة الثانية، حيث سجل معامل $Beta = 0.289$ ، مما يشير إلى أن كل تحسن بوحدة واحدة في التمويل الميسر يساهم في تحسين استدامة المشاريع بنسبة 28.9%. رفض الفرضية الصفرية (H_{01})، مما يعني أن للدعم الحكومي المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي تأثيراً دالاً إحصائياً على استدامة المشاريع وزيادة أرباحها.

تنص الفرضية الفرعية الأولى ($H_{01.1}$) على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) للتدريب والتأهيل الفني الذي تقدمه الحكومة لأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي في تحقيق استدامة المشروع وتطوره وزيادة أرباحه.

جدول رقم (16): نتائج معادلة الانحدار البسيط لأثر التدريب والتأهيل الفني المقدم لمشاريع التشغيل

الذاتي على استدامة المشروع

المتغير المستقل	Beta (β)	قيمة (T)	دلالة (T)	الارتباط R	التباين المفسر R ²	قيمة (F)	دلالة (F)
التدريب والتأهيل الفني	0.661	7.431	0.000*	0.661	0.430	55.213	0.000*

أظهرت نتائج تحليل معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة وجود أثر دال إحصائيًا للتدريب والتأهيل الفني الذي تقدمه الحكومة لأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشاريع. حيث كانت قيمة ($F = 55.213$) بدلالة ($P = 0.000$) ، مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية قوية، وبالتالي فإن التدريب والتأهيل الفني يلعب دورًا مهمًا في تحقيق الاستدامة والتطور للمشاريع.

كشفت النتائج أيضًا عن علاقة ارتباط طردية متوسطة القوة بين التدريب والتأهيل الفني واستدامة المشاريع، حيث سجل معامل الارتباط ($R = 0.661$) ، مما يدل على أنه كلما زادت فرص التدريب والتأهيل الفني المقدمة لأصحاب المشاريع، زادت قدرتهم على تحقيق الاستدامة لمشاريعهم من خلال تحسين إدارتها وزيادة كفاءتها التشغيلية.

من ناحية أخرى، أظهرت النتائج أن التدريب والتأهيل الفني يفسر 43% من التباين الحاصل في استدامة المشاريع، حيث بلغ معامل التباين المفسر ($R^2 = 0.430$) ، مما يشير إلى أن ما يقارب نصف التحسن في استدامة المشاريع يمكن إرجاعه إلى برامج التدريب والتأهيل الفني المقدمة من الجهات الحكومية. ومع ذلك، لا تزال هناك نسبة 57% من التباين تُفسَّر بعوامل أخرى، مما يشير إلى وجود متغيرات إضافية تؤثر على استدامة المشاريع، مثل التمويل، التسويق، وتوفير بيئة تنظيمية داعمة.

بالإضافة إلى ذلك، أوضحت النتائج أن معامل ($\beta = 0.661$) Beta يشير إلى أن كل تحسن بمقدار وحدة واحدة في مستوى التدريب والتأهيل الفني يقابله تحسن بنسبة 66.1% في استدامة المشاريع، وهو

مؤشر قوي على أهمية هذا الجانب في دعم المشاريع الناشئة وضمان استمراريته. ويعني ذلك أن التدريب المناسب يسهم بشكل كبير في تطوير مهارات أصحاب المشاريع، وتحسين قدرتهم على مواجهة تحديات السوق، وتعزيز فرص نجاح مشاريعهم على المدى الطويل.

H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لدراسة الجدوى الاقتصادية التي تقدمها الحكومة لأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي في تحقيق استدامة المشروع وتطوره وزيادة أرباحه.

جدول رقم (17): نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لأثر دراسة

الجدوى الاقتصادية المقدمة لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشروع

المتغير المستقل	Beta	قيمة	دلالة	الارتباط	التباين	قيمة	دلالة
	(β)	(T)	(T)	R	المفسر	(F)	(F)
					R^2		
دراسة الجدوى الاقتصادية	0.274	2.400	90.019	0.274	0.062	5.762	0.000*

أظهرت نتائج تحليل معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة وجود أثر دال إحصائياً لدراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشاريع، حيث كانت قيمة ($F = 5.762$) بدلالة ($P = 0.019$)، مما يشير إلى أن النموذج ذو دلالة إحصائية، وبالتالي فإن دراسة الجدوى الاقتصادية تؤثر بشكل محدود على استدامة المشاريع.

كشفت النتائج أن معامل الارتباط ($R = 0.274$) يعكس علاقة ارتباط طردية ضعيفة إلى متوسطة بين دراسة الجدوى الاقتصادية واستدامة المشاريع، مما يعني أن تحسين مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية يؤدي إلى تحسن طفيف في استدامة المشاريع، ولكنه ليس العامل الحاسم في تحقيق هذه الاستدامة.

كما أظهرت النتائج أن معامل التباين المفسر ($R^2 = 0.062$) يشير إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة للمشاريع فسرت فقط 6.2% من التباين الحاصل في استدامة المشاريع، وهي نسبة

منخفضة، مما يدل على أن العوامل الأخرى تلعب دورًا أكبر في تحديد استدامة المشاريع، مثل التمويل الميسر، الإرشاد والتوجيه، والتدريب الفني.

أما بالنسبة لمعامل $\beta = 0.274$ Beta، فقد أظهرت النتائج أن كل تحسن بمقدار وحدة واحدة في مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة لمشاريع التشغيل الذاتي يؤدي إلى تحسن بنسبة 27.4% في استدامة المشاريع. وعلى الرغم من أن هذه النسبة ليست منخفضة تمامًا، إلا أنها تشير إلى أن دور دراسة الجدوى الاقتصادية في استدامة المشاريع لا يزال محدودًا مقارنةً بمجالات الدعم الأخرى.

H0.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي $(\alpha \leq 0.05)$ للتمويل الميسر الذي

تقدمه الحكومة لأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي في تحقيق استدامه المشروع وتطوره وزيادة أرباحه.

جدول رقم (18): نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لأثر التمويل

الميسر المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشروع

المتغير المستقل	Beta (β)	قيمة (T)	دلالة (T)	الارتباط R	التباين المفسر R^2	قيمة (F)	دلالة (F)
التمويل الميسر	0.800	11.248	0.000*	0.800	0.635	126.510	0.000*

كشفت نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة عن وجود أثر دال

إحصائيًا للتمويل الميسر المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشاريع، حيث سجل النموذج ككل قيمة $(F = 126.510)$ بدلالة $(P = 0.000)$ ، مما يؤكد أن التمويل الميسر يلعب دورًا جوهريًا في تحقيق استدامة المشاريع.

كما سجل معامل الارتباط $(R = 0.800)$ ، مما يعكس علاقة ارتباط طردية قوية بين التمويل الميسر واستدامة المشاريع، أي أن تحسين فرص الحصول على التمويل الميسر يؤدي بشكل مباشر إلى رفع

مستويات استدامة المشاريع. وهذه النتيجة تدل على أن التمويل هو أحد أكثر العوامل تأثيراً في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكنها من الاستمرار في السوق، والتوسع، وزيادة الإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن معامل التباين المفسر ($R^2 = 0.635$) يشير إلى أن التمويل الميسر يفسر 63.5% من التباين الحاصل في استدامة المشاريع، مما يعني أن التمويل هو عنصر رئيسي في استدامة المشاريع، بينما تعود النسبة المتبقية (36.5%) إلى عوامل أخرى مثل التسويق، التدريب، والبيئة التنظيمية.

أما بالنسبة لمعامل Beta ($\beta = 0.800$)، فقد بينت النتائج أن كل تحسن بمقدار وحدة واحدة في مستوى التمويل الميسر المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي يقابله تحسن بنسبة 80% في استدامة المشاريع، وهو تأثير قوي للغاية، مما يؤكد أهمية التمويل في تعزيز نجاح واستمرارية المشاريع.

H01.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للإرشاد والتوجيه الذي تقدمه الحكومة لأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي في تحقيق استدامه المشروع وتطوره وزيادة أرباحه.

جدول رقم (19): نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة لأثر التوجيه

المقدم لمشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشروع

المتغير المستقل	Beta	قيمة	دلالة	الارتباط	التباين	قيمة	دلالة
	(β)	(T)	(T)	R	المفسر	(F)	(F)
					R^2		
الإرشاد والتوجيه	0.757	9.755	0.000*	0.757	0.567	95.165	0.000*

أظهرت نتائج معادلة الانحدار البسيط بطريقة المربعات الصغرى الموزونة وجود أثر دال إحصائياً للإرشاد والتوجيه الذي تقدمه الحكومة لأصحاب مشاريع التشغيل الذاتي على استدامة المشاريع، حيث

كانت قيمة ($F = 95.165$) بدلالة ($P = 0.000$) ، مما يؤكد أن الإرشاد والتوجيه الحكومي له تأثير معنوي في تحسين استدامة المشاريع.

كما سجل معامل الارتباط ($R = 0.757$) ، مما يعكس علاقة ارتباط طردية قوية بين الإرشاد والتوجيه واستدامة المشاريع، مما يعني أن زيادة الإرشاد والتوجيه يسهم بشكل مباشر في تعزيز استدامة المشاريع وزيادة فرص نجاحها.

كشفت النتائج أيضاً أن معامل التباين المفسر ($R^2 = 0.567$) يشير إلى أن الإرشاد والتوجيه يفسر 56.7% من التباين الحاصل في استدامة المشاريع، وهي نسبة مرتفعة نسبياً، مما يدل على أن الإرشاد الحكومي يعد عاملاً أساسياً في نجاح المشاريع. ومع ذلك، فإن هناك عوامل أخرى بنسبة 43.3% تسهم في استدامة المشاريع، مثل التمويل، البيئة التنظيمية، والتدريب الفني.

أما بالنسبة لمعامل ($\beta = 0.757$) Beta، فقد بينت النتائج أن كل تحسن بمقدار وحدة واحدة في مستوى الإرشاد والتوجيه يقابله تحسن بنسبة 75.7% في استدامة المشاريع، وهو مؤشر قوي على أهمية الإرشاد في دعم المشاريع الناشئة وضمان استمرارها، حيث يمكن أن يشمل ذلك التوجيه في استراتيجيات التسويق، الإدارة المالية، التعامل مع المنافسة، والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

1.5 أولاً: النتائج

كشفت هذه الدراسة عن أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة دالة إحصائية بين الدعم الحكومي بمختلف أبعاده (التدريب والتأهيل الفني، دراسة الجدوى الاقتصادية، التمويل الميسر، والإرشاد والتوجيه) واستدامة المشاريع في مدينة الرياض

أكدت النتائج وجود تنوع ملموس في المشاريع المدعومة من الحكومة، حيث يشمل الدعم مختلف القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، وهذا يتماشى مع ما توصلت إليه دراسة Rakib et al. (2024) التي أظهرت أن الدعم الحكومي في إندونيسيا يشمل توفير التمويل، البنية التحتية، وتقديم التراخيص والمعلومات لتعزيز ريادة الأعمال المستدامة في مختلف القطاعات.

وأوضحت الدراسة أن 76.7% من أصحاب المشاريع المدعومة تتراوح أعمارهم بين 20 و45 عاماً، مما يشير إلى تغير ثقافة المجتمع السعودي نحو ريادة الأعمال بدلاً من الوظائف التقليدية. تتوافق هذه النتيجة مع ما ذكرته دراسة Lee & Kim (2019)، حيث أظهرت أن توجه السوق والشبكات تلعب دوراً حاسماً في استدامة الشركات الناشئة، مما يشير إلى أهمية دعم الشباب في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

وكشفت الدراسة أن 86% من المشاريع المدعومة تعود لأفراد متزوجين، مما يعكس دور التشغيل الذاتي كمصدر دخل رئيسي للأسر، و تتماشى هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة علي وعبدالصمد (2022)، التي وجدت أن التمويل الأصغر ساهم في تحسين المستوى المعيشي للأسر في ولاية الخرطوم من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الدخل.

أوضحت الدراسة أن 76.6% من أصحاب المشاريع المدعومة هم من الذكور، بينما تشكل الإناث نسبة 23.3%، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في المشاريع المدعومة حكومياً، وتدعم هذه النتيجة ما جاء في دراسة "New Dimensions of Self-Employment for Sustainability" (2022)، التي أكدت أهمية توجيه النساء الريفيات نحو مشاريع التشغيل الذاتي لدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي.

أظهرت الدراسة أن 26.1% من المستفيدين من الدعم الحكومي هم من الفئات الأقل تعليمًا، مما يعكس دور الدعم الحكومي في توفير فرص اقتصادية لهذه الفئات، و تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Ogujiuba et al (2022) التي أوضحت أن الدعم الحكومي يمكن أن يساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى مواقع أعمال مناسبة، مما يعزز الكفاءة التشغيلية والاستدامة الاقتصادية.

وأظهرت الدراسة أن مستويات الدعم الحكومي جاءت متوسطة، حيث جاء الدعم الحكومي لدراسة الجدوى الاقتصادية في المرتبة الأولى، يليه التدريب والتأهيل الفني، ثم التمويل الميسر، وأخيرًا الإرشاد والتوجيه. تتماشى هذه النتيجة مع ما ذكرته دراسة Lamoureux et al (2019) التي وجدت أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى الاستدامة من تلقاء نفسها ولكنها تفتقر إلى التوجيه الحكومي الكافي لتعظيم جهودها.

وأكد المشاركون في الدراسة أن الدعم الحكومي ساهم في تحديث المعدات، تحسين الجودة، فتح أسواق جديدة، وزيادة الإنتاج والمبيعات، و تتفق هذه النتائج مع دراسة (البدور والروابدة، 2021) التي أكدت أن الدعم الحكومي يؤثر بشكل إيجابي على استدامة المشاريع التشغيلية الذاتية، ولكن الأثر يختلف حسب نوع الدعم المقدم.

أظهرت الدراسة أن 65% من المشاريع المدعومة كانت قائمة، بينما 35% فقط تم تأسيسها بتمويل حكومي، مما يشير إلى ضرورة توجيه مزيد من الدعم نحو إنشاء مشاريع جديدة، و تتماشى هذه النتيجة مع توصيات دراسة Ogujiuba et al (2022)، التي شددت على أهمية تعزيز سياسات الدعم الحكومي لدعم النمو المستدام للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت الدراسة أن 66% من المشاريع المدعومة سجلت نموًا في رأس المال خلال السنوات الثلاث الماضية، رغم تحديات جائحة كورونا. تتفق هذه النتيجة مع دراسة زيهان (2021)، التي أكدت أن الدعم الحكومي يؤثر إيجابيًا على الأمن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي للفئات المستهدفة.

أظهرت الدراسة أن 33.3% فقط من المشاريع الناشئة حصلت على خدمات غير تمويلية مثل التدريب والاستشارات، بينما حصلت النسبة الأكبر على هذه الخدمات في مراحل لاحقة. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Ben Shaa, 2021) التي شددت على ضرورة توجيه الدعم إلى المشاريع الناشئة لتعزيز فرص نجاحها.

أوصت الدراسة بضرورة تحسين برامج التدريب المقدمة لأصحاب المشاريع، لا سيما في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتحليل السوق، والتسويق الإلكتروني. تتوافق هذه التوصيات مع دراسة ("New Dimensions of Self-Employment for Sustainability", 2022)، التي أكدت أن التكنولوجيا تلعب دورًا رئيسيًا في تحسين فرص التشغيل الذاتي وزيادة الإنتاجية.

أكدت الدراسة أن التمويل الميسر ما زال عند مستويات متوسطة، مما يشير إلى الحاجة إلى تحسينه. تتماشى هذه النتيجة مع دراسة حسن وقدال (2022)، التي وجدت أن الدعم الحكومي في الجزائر أدى إلى عجز في الموازنة، مما يعكس الحاجة إلى سياسات دعم مالي أكثر كفاءة.

كشفت الدراسة أن 76% من المشاريع التي حصلت على دعم مالي شهدت تحسنًا في رأس المال، بينما 52% منها سجلت زيادة في المبيعات، وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة (Miloud & Merkaik, 2023) التي أكدت أن تحسين تخصيص الدعم المالي يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات اقتصادية إيجابية.

2.5 التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة توصي الدراسة بـ :

- إتاحة برامج حاضنات أعمال مدعومة حكوميًا لرواد الأعمال الناشئين، تتضمن دعمًا ماليًا وإرشادًا فنيًا لضمان نجاح مشاريعهم واستدامتها.

- تبسيط إجراءات الحصول على التمويل للمشاريع الناشئة، من خلال تقليل المتطلبات الإدارية وتسهيل المعايير اللازمة للحصول على القروض والمنح الحكومية.
- زيادة حجم التمويل الميسر المقدم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث بينت الدراسة أن التمويل الميسر كان له تأثير قوي على استدامة المشاريع، ولكنه ما زال عند مستويات متوسطة.
- تقديم تسهيلات أكبر في شروط القروض، مثل زيادة فترات السماح وتقليل نسب الفائدة لضمان قدرة المشاريع على تحقيق الاستدامة قبل بدء عمليات السداد.
- تطوير برامج التمويل المتخصص، مثل التمويل للمشاريع الرقمية والتكنولوجية، والتمويل الأخضر للمشاريع البيئية، مما يعزز من تنوع المشاريع المدعومة ويشجع على الابتكار.
- إعادة هيكلة برامج التدريب والتأهيل الفني، بحيث تكون أكثر توافقاً مع احتياجات السوق، مع التركيز على التقنيات الحديثة، الإدارة المالية، والتسويق الإلكتروني.
- تعزيز برامج التدريب المتخصصة في التكنولوجيا الحديثة، خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية.
- إنشاء منصات تعليمية رقمية مدعومة حكومياً تقدم تدريبات مجانية في إدارة المشاريع، التسويق، التحليل المالي، والتكنولوجيا الحديثة، لضمان وصول التدريب إلى جميع رواد الأعمال بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية.
- تعزيز برامج الإرشاد والتوجيه لرواد الأعمال، بحيث تشمل دعماً في مجالات التسويق، الإدارة المالية، استراتيجيات النمو، والتوسع في الأسواق المحلية والدولية.
- إطلاق برامج إرشادية رقمية توفر لأصحاب المشاريع استشارات مباشرة مع خبراء ريادة الأعمال والتسويق والإدارة لمساعدتهم في التغلب على التحديات المختلفة.
- إنشاء مراكز دعم واستشارات حكومية مجانية لرواد الأعمال، تقدم خدمات تحليل السوق، خطط التوسع، وإدارة المخاطر، مما يساهم في تحسين استدامة المشاريع.
- إعادة تقييم سياسات الدعم الحكومي لضمان تحقيق أقصى فائدة، بحيث يتم توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر حاجة والأكثر قدرة على تحقيق الاستدامة.

- تحسين آليات المتابعة والتقييم لبرامج الدعم الحكومي، بحيث يتم قياس الأثر الفعلي للدعم على استدامة المشاريع، وإجراء تعديلات على السياسات وفقاً للنتائج.
- تشجيع الاستثمار في المشاريع المبتكرة والتكنولوجية، من خلال تقديم حوافز مالية للمشاريع التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي.

Abstract

This study aimed to analyze the impact of government support on the sustainability of self-employment projects in Riyadh, by evaluating its various dimensions (technical training and qualification, economic feasibility studies, easy financing, and guidance and counseling) and their influence on the sustainability of self-employment projects in Riyadh. The study relied on a descriptive-analytical approach, where data were collected using a questionnaire as the primary tool, targeting a sample of 400 project owners who received government support.

The results indicated that government support has a statistically significant impact on project sustainability. Easy financing and guidance and counseling had the greatest impact, while the effect of technical training and qualification was moderate, and economic feasibility studies had limited influence. It was also found that support is more focused on existing projects compared to emerging ones, highlighting the need to direct more efforts toward supporting new entrepreneurs and fostering innovation.

The study recommended improving easy financing programs, enhancing technical training and qualification, and strengthening guidance and counseling to ensure project sustainability. It also emphasized the importance of improving the quality of feasibility studies, increasing women's participation in entrepreneurship, and simplifying procedures for accessing support.

Keywords: Government support, Project sustainability, Self-employment, Riyadh City.

المراجع:

اولا المراجع العربية

- البدور، عماد محمد حسين، و الروابدة، محمد علي. (2021). أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل الذاتي في الأردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1295992>
- بن شاعة، الحاج. (2021). آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، مج9، ع1 ، 753 - 773. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1255688>
- بن قيدة، مروان، و بوزكري، جيلالي. (2021). إصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مج17، ع26 ، 17 - 34. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1234606>
- حسن، دندن فتحي، و قidal، زين الدين. (2022). الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2010-2020. مجلة آفاق للبحوث والدراسات، مج5، ع1 ، 350 - 369. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1250747>
- زيهان، محمد عطا حمدي. (2021). الدعم الحكومي وتحقيق الأمن الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية، ع13، مج1 ، 149 - 166. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1163139>
- سلايمية، طريفة، و طبايبية، سليمة. (2023). آليات إصلاح سياسة الدعم في الجزائر للحد من تدهور القدرة الشرائية. مجلة دراسات اقتصادية، مج17، ع2 ، 335 - 344. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1402515>
- علي، مي موسى سليمان، و عبدالصمد، إجلال فيصل أحمد. (2022). دور التمويل الأصغر والتشغيل الذاتي للخريجين في محاربة الفقر بولاية الخرطوم خلال الفترة 2000/2020 م. مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية، ع2 ، 1 - 30. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1316744>

- ميلود، ناصر، و مركيك، عبدالله. (2023). آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر. مجلة

البحوث الاقتصادية والمالية، مج10، ع1 ، 562 - 579. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1398668>

ثانيا المراجع الاجنبية

- Rakib, M., Fajriani, A., Azis, D. A., Sanusi, A., Ahmad, A., & Taufik, M. (2024). How does government support, finance, family environment and information technology influence sustainable entrepreneurship? Journal of Law and Sustainable Development. <https://doi.org/10.55908/sdgs.v12i1.2499>
- Author(s). (2022). New dimensions of self-employment for sustainability. In Book Title, (pp. 455-465). <https://doi.org/10.1201/9781003220398-32>
- Lamoureux, S. M., Movassaghi, H., & Kasiri, N. (2019). The role of government support in SMEs' adoption of sustainability. IEEE Engineering Management Review, 47(1), 110-114. <https://doi.org/10.1109/EMR.2019.2898635>
- Lee, W., & Kim, B. (2019). Business sustainability of start-ups based on government support: An empirical study of Korean start-ups. Sustainability, 11(18), 4851. <https://doi.org/10.3390/su11184851>
- Ogujiuba, K., Olamide, E. G., Azikiwe, I., Agholor, E., Boshoff, P., & Semosa, P. (2022). Impact of government support, business style, and entrepreneurial sustainability on business location of SMEs in South Africa's Mpumalanga Province. Administrative Sciences, 12(3), 117. <https://doi.org/10.3390/admsci12030117>

-

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أخي الكريم / أختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول قياس أثر الدعم الحكومي على استدامة مشاريع التشغيل

الذاتي دراسة تطبيقية على مشاريع الحكومية بمدينة الرياض

ونظراً لما لديكم من المعرفة العلمية والخبرة العملية ذات الصلة بموضوع البحث، نأمل الحصول منكم على العون والمساعدة في توفير المعلومات المناسبة لأغراض البحث، من خلال التكرم بإبداء رأيكم بالتأشير على الإجابة المناسبة من وجهة نظركم.

وأتقدم لحضراتكم بجزيل الشكر والتقدير للمساهمة في جهدكم في تعبئة هذا الاستبيان علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث، وسوف أزودكم بنتائج هذه الدراسة حال اكتمالها إن شاء الله.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

أولاً: البيانات الشخصية

- 1- النوع الاجتماعي ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- عمر صاحب المشروع ☐ 20 – 29 سنة ☐ 30 – 39 سنة ☐ 40 – 49 سنة ☐ 50 – 59 سنة ☐ من 60 سنة فأكثر
- 3- المستوى التعليمي ☐ دبلوم / معهد متوسط ☐ تعليم ثانوي ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
- 4- مجموع سنوات الخبرة في المشروع ☐ 5 سنوات أو أقل ☐ من 6 – 15 سنة ☐ من 16 – 25 سنة ☐ من 26 – 35 سنة ☐ 36 – 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة

ثانيا محاور الاستبيان

المحور الأول: الدعم الحكومي للمشاريع، ضع إشارة (✓) في

المربع المناسب لاختيارك:

البعد					أوافق أو أوافق محايد معارض معارض بشدة
التدريب والتأهيل الفني					بشدة
توفر الجهات الحكومية الداعمة برامج تدريبية متخصصة في تطوير المهارات الإدارية والمالية لأصحاب المشاريع					
تقدم الجهات الحكومية ورش عمل لتعريف رواد الأعمال بأساليب التسويق الحديثة والتجارة الإلكترونية					
توفر الجهات الداعمة تدريبات عملية على التخطيط الاستراتيجي وإدارة المخاطر للمشاريع الناشئة					
تتيح الجهات الحكومية مصادر تعليمية وأدوات تحليل الأسواق لمساعدة رواد الأعمال على اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة					
دراسة الجدوى الاقتصادية					

					توفر الجهات الحكومية الداعمة استشارات متخصصة لمساعدة أصحاب المشاريع في إعداد دراسات جدوى متكاملة
					ساعدت دراسة الجدوى على تقييم الجدوى المالية والفنية للمشروع بشكل دقيق
					ساهمت دراسة الجدوى في تجنب مخاطر السوق وتحقيق استدامة المشروع
					أثرت دراسة الجدوى بشكل إيجابي على تحديد الجمهور المستهدف بدقة وتحقيق نجاح المشروع
التمويل الميسر					
					تغطي خدمات التمويل الحكومية جميع مناطق ومحافظات المملكة
					تعلن الجهات الحكومية الداعمة شروط ومتطلبات القروض بشكل واضح على مواقعها الإلكترونية
					توفر الجهات الحكومية الداعمة التمويل اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة
					تتناسب فترات السماح المعطاة للسداد مع التدفقات النقدية الداخلة للمشروع
					تتيح الجهات الحكومية الداعمة فرص الاقتراض لإقامة مشاريع في مجالات متنوعة

					تقدم الجهات الحكومية القروض بسعر فائدة منافس أو وفق نظام المراجعة الإسلامية
					يترتب على التأخر في سداد أقساط القرض غرامات مالية محددة
					توفر الجهات الحكومية الداعمة برامج تمويلية ميسرة لإقراض الشباب بشروط مرنة
الإرشاد والتوجيه (التسويق الإلكتروني والتقليدي)					
					توفر الجهات الحكومية الداعمة الفرص للمشاركة في المعارض المحلية والدولية للاطلاع على أحدث التطورات في مجالات الأعمال
					تساعد الجهات الحكومية أصحاب المشاريع في الوصول إلى مصادر تمويل إضافية عبر التعاون مع منظمات وهيئات دولية
					تقدم الجهات الحكومية برامج إرشادية حول استراتيجيات التسويق الفعالة، بما في ذلك التسويق الإلكتروني عبر الإنترنت

في المحور الثاني: استخدام مشاريع ، ضع إشارة (✓) في المربع

المناسب لاختيارك:

معارض بشدة	أوافق بشدة	محايد	أوافق	أوافق بشدة	البعد
					ساهم التمويل الحكومي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في زيادة رأس مال المشروع
					أدى التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية إلى توسعة المشروع واستمراره
					ساهم التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في زيادة أرباح المشروع
					أدى التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية إلى تحسن مبيعات المشروع
					ساهم التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في توفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل
					ساعد التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في تقليل مخاطر المنافسة في السوق المحلي

					ساهم التمويل المالي الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في زيادة الصادرات إلى الأسواق المستهدفة
					ساعد التمويل الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية في بناء علاقات تجارية جديدة مع جهات داخلية وخارجية
					أدى التمويل الذي حصلت عليه من الجهات الحكومية إلى زيادة حجم المشروع

مع خالص التقدير والاحترام

Mid-Ocean University

College of Management

Department of project management



**The Impact of Government Support on the Sustainability of
Self-Employment Projects: An Applied Study on Government
Projects in Riyadh**

Preparation:

Derei Saeed ALqahtanei

242000666

Supervision:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid

Dr. Faiz Jarad

1446 – 2025